Canadian International Development Agency | Agence canadienne de développement international

آثار مبادرات التمويل الأصغر على الأطفال

نظرة عامة على تقرير الدراسة

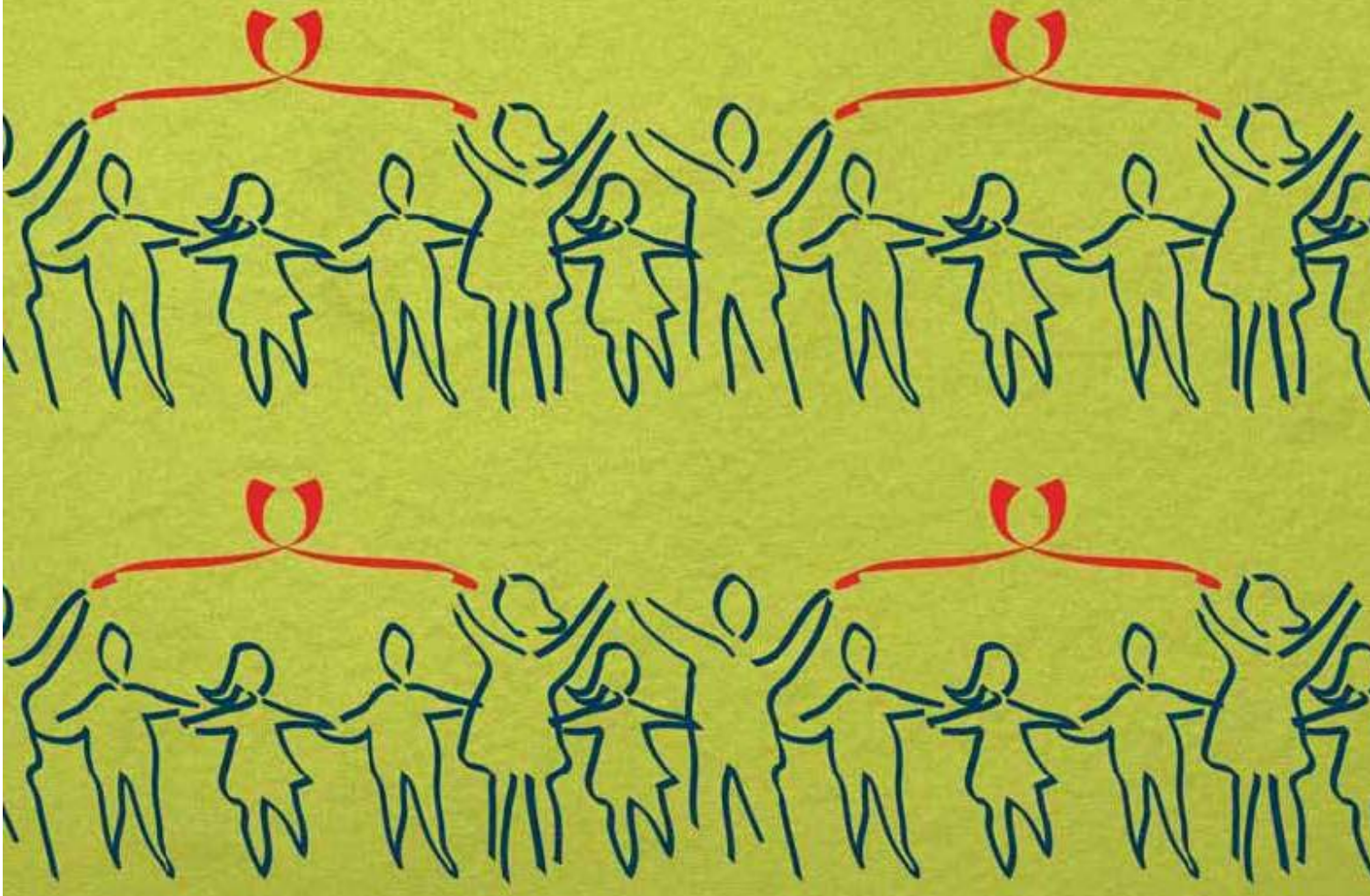

Canadian International Development Agency (CIDA)
200 Promenade du Portage
Gatineau, Quebec K1A 0G4
Canada

الهاتف:
819-997-5006 1-800-230-6349 (رقم مجاني)
لضعاف السمع والنطق:
819-953-5032 1-800-331-5018 (رقم مجاني)

الفاكس: 819-953-6088
موقع الويب: www.cida.gc.ca
البريد الإليكتروني: info@acdi-cida.gc.ca

© جلالة ملكة كندا، 2007

رقم الكتالوج:
الرقم المعياري الدولي:

طُبع في كندا

المحتويات

إقرار iv

تعليقات المشاركين بالدراسة v

تمهيد vi

ملخص تنفيذي vii

مقدمة 1

مراجعة برامج التمويل الأصغر 3

الآثار الاجتماعية لبرامج التمويل الأصغر 3

قضية عمالة الأطفال 4

المنهجية 7

الهياكل التنظيمية لشركاء مؤسسات التمويل الأصغر 8

جمع البيانات والمسائل الحسّاسة المتعلقة بعمل الأطفال 11

عرض نتائج الدراسة 11

معطيات الدراسة 12

نماذج أوقات مشاركة الأطفال في المشاريع الصغرى 12

التعليم والتعلّم 16

قضايا النوع الإجتماعي 17

الصحة والسكنى 19

اعتبارات أخرى خاصة بالتنمية الاجتماعية 20

تداعيات عمل الأطفال على برامج التمويل الأصغر 21

خاتمة 23

توصيات لممارسي التمويل الأصغر 25

إقرار

تم إعداد هذه الوثيقة من أجل وحدة حقوق وحماية الأطفال الخاصة بقسم حقوق الإنسان والمشاركة، فرع السياسات، بالوكالة الكندية للتنمية الدولية.

ومن جانبنا، نود أن نتوجه بالشكر إلى كل من ريتشارد كاروثرز من شركاء في تبادل التكنولوجيا (PTE)، وجولي ريدفيرن وزملائها من رابطات التنمية الاقتصادية بمنظمة مينونيت (MEDA) لما بذلوه من جهد وتفانٍ لهذه القضية. كما نتوجه بالشكر أيضًا إلى كل من كاترين جانجولف وجوناثان روستشيلد وماريا جيفانيا ماكنزي من فرع السياسات لما قدموه من تعليقات وما أسدوه من نصائح.

للوصول إلى وحدة حقوق وحماية الأطفال:

- قم بمراسلتنا عبر البريد الإليكتروني على العنوان التالي: childnet@acdi-cida.gc.ca
- يمكنك زيارة موقع الويب الخاص بنا على الرابط التالي:-http://www.acdi-cida.gc.ca/childprotection
- يمكنك الكتابة إلينا على العنوان التالي:

Children's Rights and Protection Unit, Human Rights and Participation Division Policy Branch
Canadian International Development Agency
200 Promenade du Portage, Gatineau, Québec
K1A OG4, Canada

- يمكنك الانضمام إلى شبكة حماية الطفل عن طريق بزيارة هذا الموقع:
http://web.acdi-cida.gc.ca/extranet/ExtranetHome.nsf/vluaboutdoc/PECPEn?OpenDocument

❖ **بيان إخلاء المسؤولية**

الآراء الواردة بهذه الدراسة لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA).

تعليقات المشاركين بالدراسة

بعد أن حصلت على القرض، بدأت شركتي في الازدهار ... حتى أنني لم يعد لدي أي وقت لرؤية أطفالي..

– أم تدير مشروعًا صغيرًا

إننا نتعلم أشياءً كثيرة من خلال عملنا،... نتعلم كيف نتفاوض وكيف نتعامل مع الكبار وكيف نعتمد على أنفسنا. وهذه المهارات سوف تساعدني عندما أكبر وأبحث عن وظيفة ... بعد إكمال دراستي.

– أحد الأطفال العاملين

إن الدخل الذي يدره عليّ عملي يسمح لي بمواصلة تعليمي.

– طفلة تدير عملها الخاص

أتمنى أن نتمكن من استخدام أشخاص بالغين حتى لا أضطر للعمل لساعات طويلة..

– أحد الأطفال العاملين بالأعمال الأسرية

أتمنى أن يساهم أخواني وإخوتي في العمل بشكل أكثر. فليس من الإنصاف أن ينصب العمل بأكمله على كاهلي..

– طفل أكبر يعمل في الأعمال الأسرية

إن أهم استخدامات الدخل الذي نحصل عليه من العمل هو دفع النفقات الخاصة بتعليم أطفالنا..

– أحد الآباء الذين يديرون أحد المشاريع الصغرى

إننا لا نسمح للأطفال تحت أي ظرف من الظروف بترك المدرسة من أجل العمل.

– مجموعة من الآباء الذين يديرون مشاريع
صغرى

عندما يتجه أطفالك إلى العمل، حتى عندما يُضطرون إلى القيام بذلك ... للمساعدة في الأعمال الأسرية، فإنك تشعر بالخزي أمام المجتمع.

– أم تدير مشروعًا صغيرًا

هناك بعض الجوانب التي يمكن أن تعد سيئة في العمل، أما العمل ذاته فلا يمكن القول بأنه سيء.

– مجموعة من الأطفال العاملين

تمهيد

في هذا التقرير، يتم تلخيص المعطيات الصادرة عن الوكالة الكندية للتنمية الدولية–الدراسة المُكلفة، "آثار مبادرات التمويل الأصغر على الأطفال". وقد أجريت هذه الدراسة من قبل شركاء في تبادل التكنولوجيا المحدودة (PTE) ورابطات التنمية الاقتصادية بمنظمة مينونيت (MEDA)، بالتعاون مع الوكالات الشريكة التالية: مؤسسة Pro Mujer ببوليفيا والجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية بمصر، ومنظمة "معنيون بالأطفال العاملين" بالهند ومؤسسة فينكا تنزانيا بتنزانيا.

يمكن أيضًا الحصول على التقرير بالكامل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية و/أو شركاء في تبادل التكنولوجيا ورابطات التنمية الاقتصادية بمنظمة مينونيت، مع العلم بأن هذا التقرير يشتمل على النتائج التفصيلية للدراسة؛ ووصف أكثر تفصيلاً للوكالات الشريكة الميدانية والبرامج الخاصة بها؛ وأدوات المسح المستخدمة في جمع البيانات بما في ذلك وضع الخرائط الخاصة باستخدام وقت الأطفال؛ ومناقشات شاملة ومسهبة من الوكالة الشريكة في الهند حول مدى تأثير العمل على قدرة الأطفال على المشاركة في صنع القرارات في محيط الأماكن التي يعملون بها وفي محيط أسرهم ومجتمعاتهم.

ملخص تنفيذي

تم تفعيل برامج التمويل الأصغر في جميع أرجاء العالم منذ ما يزيد على عقدين من الزمان، حيث أصبحت هذه البرامج وسيلة معروفة يتم استخدامها على نطاق واسع من أجل تضييق رقعة الفقر. ومن خلال تقديم المساعدة للأسر الفقيرة والأسر ذات الدخل المحدود من أجل الحصول على الإقراض والخدمات المالية الأخرى وتطبيق هذه الموارد داخل المشروعات الإنتاجية، يمكن لبرامج التمويل الأصغر مساعدة هذه الأسر في توسيع نطاق عملها وزيادة دخلها وبدأ عملية التحرر من الفقر.

وباعتبارهم أفرادًا داخل الأسر التي تحسّن دخلها من جراء الإدارة الناجحة للمشاريع الصغرى، يقوم الأطفال بتحقيق استفادات من مبادرات التمويل الأصغر. كما يتسنى لهم المشاركة بشكل فعّال في هذه المبادرات، إمّا من خلال العمل في الأعمال الأسرية أو من خلال العمل في الأعمال غير الأسرية أو من خلال إدارة الأعمال الخاصة بهم.

تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الكندية للتنمية الدولية قد فوّضت هذه الدراسة لاختبار مدى فعالية برامج التمويل الأصغر وتأثيرها على حياة الأطفال بأعمارهم المختلفة إلى جانب مستويات المشاركة في المشاريع الصغرى في مناطق مختلفة بجميع أنحاء العالم. وقد أُجريت هذه الدراسة من قبل شركاء في تبادل التكنولوجيا ورابطات التنمية الاقتصادية بمنظمة مينونيت، بالتعاون مع الوكالات الشريكة الموجودة بالمناطق التي تربطها صلة ببرامج التمويل الأصغر وهي على النحو التالي: من أمريكا اللاتينية (بوليفيا)، من الشرق الأوسط (مصر)، من آسيا (الهند)، ومن أفريقيا (تنزانيا). وقد مثلت هذه الوكالات الأربعة إمّا مؤسسات تمويل صغيرة (MFI) أو، في حالة واحدة، وكالة تنمية اجتماعية لها خبرة وباع كبير مع الأطفال العاملين. وقد عملت العلاقة الإيجابية والداعمة التي تتمتع بها كل وكالة من الوكالات الشريكة مع عملاء العمل و/أو الأطفال على خلق مجمّع يمكن التعويل عليه بين المشاركين بالدراسة (البالغ عددهم 554 مشاركًا) الذين شاركوا في عملية مسح كمي (استبيان رسمي) و/أو مناقشات مجموعة النقاش المركزة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه الدخل عندما يشهد تحسّنًا، فإن نطاقات أولوية الإنفاق تنصب بوجه عام على النطاقات التي تعود بالنفع على الأطفال، علمًا بأن التعليم يستحوذ على أعلى نطاقات الأولوية وتليه الرعاية الصحية. وإلى جانب ذلك، تعد السكنى والغذاء ضمن نطاقات الإنفاق التي حددها المشاركون بالدراسة.

ومن بين الطرق الهامة التي تساعد على تأثر الأطفال ببرامج التمويل الأصغر هي مشاركتهم في مبادرات التمويل الأصغر. ومما يُذكر أن الدراسة قد توصلت إلى أن الأطفال قد شاركوا بشكل فعّال في العديد، ما لم يكن في معظم، المشاريع الصغرى التي وُضعت محل الاختبار. كما تشير معطيات الدراسة إلى أن الأطفال يلعبون دورًا حيويًا في عملية النمو الأوليّ للمشاريع الأسرية التي تبدأ في الحصول على الإقراض من خلال مؤسسات التمويل الصغيرة. فمع نمو الأعمال التجارية، يقوم الأطفال بتأدية الأعمال الإضافية التي تعد ضرورية في الأوقات التي لا تصل الإيرادات فيها بعد إلى درجة تكفي لاستخدام موظفين كبار. ونظرًا لأن المرأة تشكل 80-58 بالمائة من عملاء التمويل الأصغر، ولأنها تعد مقدم الرعاية الأول، فقد يتم مناشدة الأطفال، بدلاً من ذلك، للقيام بمهام إضافية داخل المنزل (رعاية الأطفال الأصغر أو أداء أعمال المنزل اليومية) بحيث يتسنى للأم أن تشارك بشكل أكبر في زيادة ونمو العمل الخاص بالأسرة، علمًا بأن معطيات الدراسة قد أوضحت أن الوقت الذي يقضيه الأطفال في أداء الأعمال اليومية داخل المنزل أو العمل يتأثر بشكل مباشر بحجم القرض التجاري الذي يتم الحصول عليه.

هناك تأثيرات إيجابية وسلبية تترتب على زيادة مشاركة الأطفال في العمل أو الأعمال اليومية داخل المنزل. فعلى الجانب الإيجابي، تتيح المشاركة في الأعمال الأسرية أو الأعمال غير الأسرية للأطفال فرصة اكتساب مهارات تقنية وتجارية وحياتية جديدة تساعد على تأهيلهم للحصول على فرصة عمل في المستقبل. ولا شك أن هذه المشاركة يمكنها أيضًا أن تكون مكملة للمعرفة والمهارات التي يكتسبها هؤلاء الأطفال من خلال التعليم الرسمي بحيث يمكنهم تطبيقها في فرصة عمل مهنية في المستقبل. جدير بالذكر أن الوسيلة الرئيسية التي تساعد الأطفال على الجمع بين العمل والدراسة على نحو ناجح هي أن يتمكن هؤلاء الأطفال من التحكم في جدول العمل الخاص بهم بحيث يمكنهم توفير وقت للقيام بواجباتهم المدرسية.

فقد ثبت أن الأطفال الذين يعملون في الأعمال الأسرية والأطفال الذين يديرون أعمالاً خاصة بهم يكون لديهم مرونة أكثر من أولئك الذين يعملون في أعمال غير أسرية. وإلى جانب ذلك، هناك مزايا أخرى تصاحب الحصول على دخل مستقل منهما، على سبيل المثال، الحصول على دور أكبر في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة وتقديم المشورة لأصحاب الأعمال فضلاً عن تدريب العاملين الجدد.

وعلى الناحية الأخرى، يتمثل الجانب الوحيد الأكثر سلبية في عمل الأطفال في المشاريع الصغرى في كمّ الوقت الذي يقضونه في العمل، وبصفة خاصة أوقات العمل الممتدة التي تصاحب المراحل الأولية لنمو الأعمال، وذلك بسبب تعارض هذه الأوقات مع أوقات دراستهم وأوقات فراغهم. وعلى الرغم من أن ثمة فروقًا في النوع الإجتماعي تتعلق بمقدار الوقت الذي يقضيه الأولاد والبنات في أعمال المنزل الإضافية اليومية وفي العمل بالمشاريع الصغرى، فإنه بجمع إجمالي الوقت الذي يتم قضاؤه في القيام بأعمال

المنزل أو العمل، يتضح لنا أن الوقت الذي يقضيه الأولاد هو نفس الوقت الذي تقضيه الفتيات، وأن هذا الوقت قد يزداد بشكل ملحوظ، من أربع إلى ست ساعات يوميًا بالنسبة للأطفال الذين يواصلون تعليمهم، إلى أكثر من 10 ساعات يوميًا بالنسبة للأطفال الذين تركوا المدرسة.

واعتمادًا على ما سبق، تُـــعني مؤسسات التمويل الأصغر بمراجعة الجداول الخاصة بعمل الأطفال مع أصحاب الأعمال والآباء، وكذا بالاتفاق على وضع حدود معقولة ومناسبة لأوقات العمل بحيث يتم موازنة متطلبات زيادة الدخل مع توفير أوقات كافية للمدرسة والدراسة والفراغ. والواقع أن ساعات عمل الأطفال يمكن أن تزيد مع زيادة حجم القروض، الأمر الذي يحتاج أيضًا إلى الإدراك والمراقبة من قبل مؤسسات التمويل الصغيرة، والتي قد تحتاج إلى مراجعة سياسات القروض بما في ذلك حجم القروض، كي تتأكد من أنّ الأعمال التي يتم القيام بها قادرة على التوسع إلى الدرجة التي تسمح بتوظيف عمالة من الكبار.

وإلى جانب ذلك، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تلعب دورًا في دعم الأطفال الأكبر سنًا (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 18 عامًا) ومساندتهم من أجل الاستقلال بأعمالهم الخاصة – عن طريق تزويدهم بإمكانية الحصول على الإقراض – مما يتيح لهم المرونة التي تمكنهم من الجمع بين العمل والدراسة. وفي هذه العملية، ستقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتدشين مجموعة مؤيدين جديدة من العملاء.

وبشكل إجمالي، يمكنا القول بأن فهم مدى تأثير برامج التمويل الأصغر على حياة الأطفال من شأنه أن يساعد مؤيدي التمويل الأصغر والقائمين عليه في الوقوف على مدى قدرة برنامجهم على المساهمة بشكل أكبر في تحسين حياة الأطفال، كما سيساعدهم في تحسين الأثر الاجتماعي لبرامج التمويل الأصغر بوجه عام، فضلاً عن المساعدة في إيجاد مجموعة مؤيدين مستقبلية لخدمات التمويل الأصغر عندما يشب الأطفال العاملون.

مقدمة

بدء العمل في برامج التمويل الأصغر بهدف تقديم الخدمات للطبقة الفقيرة ومساعدتها في التحرر من الفقر، ومن ثمّ فقد أصبحت هذه البرامج وسيلة معروفة يتم استخدامها على نطاق واسع من أجل تضييق رقعة الفقر. وهذه البرامج تشجع على إقامة المشاريع الصغرى من خلال توفير الإقراض والخدمات المالية الأخرى. ذلك أن توفير إمكانية الوصول إلى الإقراض والخدمات الأخرى ذات الصلة يساعد الأشخاص الذين يعيشون تحت طائلة الفقر، لا سيما النساء، على إدارة الأعمال الخاصة بهم وتوسيعها فضلاً عن زيادة دخل الأسرة والمضي قدمًا نحو التحرر من الفقر. وتشتمل برامج التمويل الأصغر أيضًا على تقديم قروض لأغراض غير تجارية (الاستهلاك والسكنى والأغراض الصحية وأغراض أخرى) إلى جانب الخدمات الأخرى مثل الادخارات، بيد أنه لأغراض هذه الدراسة، يشير التمويل الأصغر إلى تقديم الإقراض الأصغر بهدف دعم المشاريع الصغرى.

أطفال من أحد الأجزاء الهامة من فقراء العالم:

> *من بين أطفال العالم البالغ عددهم **2.2** مليار طفل، تشير تقديرات منظمة اليونيسكو إلى أن هناك **1.9** مليار من هؤلاء الأطفال يعيشون في الدول النامية. كما يقع مليار طفل منهم تحت طائلة الفقر والحرمان من سبب واحد ،على الأقل، من أسباب الراحة السبعة التي تنظر إليها منظمة اليونيسكو على أنها حقوق أساسية – المأوى ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والمعلومات والرعاية الصحية والغذاء.[1]*

وبناءً على ذلك، هناك مليار طفل فقير، وأسرهم، سيحققون استفادات من جرّاء المشاركة في برامج التمويل الأصغر.

جدير بالذكر أن تشغيل المشاريع الصغرى لا يكون متاحًا للجميع؛ فلكي يتحقق النجاح، يجب أن يكون جميع الأفراد قادرين على إدارة الإقراض والمنافسة داخل السوق، ورغم ذلك، هناك أمثلة عديدة لأشخاص فقراء يخوضون هذا التحدي ويحققون نجاحات. ففي نوفمبر من عام **2006**، كان ثمة **113** مليون شخص على مستوى العالم يحصلون على إقراضات من أكثر من **3000** مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر[2]**2**، مع العلم بأن عدد برامج التمويل الأصغر آخذ في الزيادة. وهذه البرامج لديها القدرة على

---

1 *حالة الأطفال في العالم 2005: الطفولة تحت التهديد*؛ اليونيسيف، صفحة 20 20.

2 الإصدار الصحفي لحملة الائتمانات الصغيرة الخاصة بمؤتمر القمة العالمي المعني بالائتمانات الصغيرة، هاليفاكس، نوفا سكوشيا، نوفمبر 2006.

الوصول إلى أعداد هائلة من الأشخاص وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية، مما يساعد على تقليص عدد الأطفال الذين يظلون تحت وطأة الفقر وتشكيل نوع الحياة التي يحيونها.

في عالم يفتقر فيه ما يزيد على ثلاثة مليار شخص إلى الحصول على الخدمات المالية، تعد صناعة التمويل الأصغر هي السبيل إلى تحديد معالم مستقبل التجزئة المصرفية.[3]

عادة ما يكون الأطفال أنفسهم مشاركين فاعلين في عملية تشغيل المشاريع الصغرى، إمّا مع آبائهم، أو مع أصحاب العمل الذين يعملون لديهم، أو كأصحاب أعمال. ولغرض هذه الدراسة، يعد جميع الأشخاص فيما دون سن 18 عامًا أطفالاً؛ الأطفال من سن 15 إلى 18 عامًا يُشار إليهم بعبارة "الأطفال الأكبر سناً" في حين يُشار إلى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين سن 18 إلى 24 عامًا بعبارة "الشباب". ومما يُذكر أن تقسيم الأعمال يمثل أهمية بالغة حينما يكون الأطفال مشاركون في العمل، فمشاركة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15 و18 عامًا في أنشطة آمنة وملائمة يُنظر إليها على أنها خبرة إيجابية تدرّ على الطفل دخلاً من ناحية وتكسبه خبرة في مجال العمل من ناحية أخرى. وإدراكًا لهذه الفوائد، تقوم بعض برامج التمويل الأصغر في الوقت الحالي بتقديم قروض مباشرة تهدف إلى دعم الأطفال في هذه الفئة العمرية. ولا شك أنّ مشاركة الأطفال فيما دون سن 15 عامًا في العمل من شأنها أن تؤدي إلى خلق مشكلات في كثير من الأحيان، فالأطفال في هذه الفئة العمرية عادة ما ينزلون إلى ساحة العمل بدافع الفقر و/أو ما يحققونه من إخفاق في الأنظمة التعليمية. وفي هذه الحالات، يُضطر الأطفال إلى العمل كي يتكفلوا بأمور أنفسهم وأمور أسرهم. والواقع أن الأطفال الصغار الذين يشاركون في العديد من المشاريع الصغرى المدعومة من قبل برامج التمويل الأصغر، التي تقترح مشاركة الأطفال في العمل، ينبغي مراقبتهم فيما يعد جزءًا لا يتجزأ من برامج التمويل الأصغر.

3 المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، *التقرير السنوي*، 2005، صفحة 1.

هناك عدد من التحقيقات التي يتم القيام بها من أجل الوقوف على مدى مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) وذلك عن طريق فحص آثار التمويل الأصغر على الفقر على المستوي العالمي، وكذا آثارها على العملاء المستقلين على المستوى المحلي.[4] وقد بدأ كل من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء واتحاد Imp-Act في تجميع ومشاركة الأمثلة المتعلقة بهذه الأنواع من الخبرات.

ومن جانبها، تسعى الدراسة إلى فهم مدى تأثير برامج التمويل الأصغر على حياة الأطفال باختلاف أعمارهم ومستويات المشاركة في المشاريع الصغرى. وقد أجريت هذه الدراسة بالتعاون مع الوكالات الشريكة التي تدير برامج التمويل الأصغر بشكل مباشر (مثل مؤسسة **Pro Mujer** (بوليفيا) والجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية ومؤسسة فينكا تنزانيا) أو تلك التي لها خبرة وباع كبير في التعامل مع الأطفال العاملين (كمنظمة معنيون بالأطفال العاملين (الهند)).

ومما لا شك فيه أن فهم مدى تأثير برامج التمويل الأصغر على حياة الأطفال من شأنه أن يساعد مؤيدي التمويل الأصغر والقائمين عليه في الوقوف على مدى قدرة برنامجهم على المساهمة بشكل أكبر في تمكين الأطفال من أن يكونوا عوامل فعّالة تساعد على تحسين حياتهم، كما سيساعد في تحسين الأثر الاجتماعي لبرامج التمويل الأصغر بوجه عام، فضلاً عن المساعدة في إيجاد مجموعة مؤيدين مستقبلية لخدمات التمويل الأصغر عندما يشبّ الأطفال العاملون. وإلى جانب ذلك، فإن أية تغييرات تطرأ على برامج التمويل الأصغر ستظل في حاجة إلى الارتكاز على معايير أفضل الممارسات التي تم تحديدها على مدى العقدين المنصرمين.

4 المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) هي اتحاد، داخل البنك الدولي، يتألف من 33 وكالة تنمية خاصة تعمل معًا من أجل توسعة إمكانية حصول الفقراء في الدول النامية على الخدمات المالية. أما اتحاد Imp-Act، فهو مجموعة دولية من المنظمات التي تعمل على تحسين جودة الخدمات المالية وأثرها على الفقر، وتتخذ الأمانة العامة لهذا الاتحاد من جامعة ساسكس بالمملكة المتحدة مقرًا لها.

مراجعة برامج التمويل الأصغر

من المعلوم أن فهم الطرق التي تشكل برامج التمويل الأصغر من خلالها تأثيرًا على حياة الأطفال ينطوي على فهم نطاقين من النقاش والحوار الدولي وهما: الآثار الاجتماعية لبرامج التمويل الأصغر وقضية عمالة الأطفال. وبالنسبة للوكالات التي تقوم بإدارة برامج التمويل الأصغر (المعروفة باسم "الممارسون" في هذا التقرير)، هناك مسألة تتعلق بما إذا كان من الواجب أن تسعى البرامج المستقبلية نحو تحقيق فهم أفضل وتحسين الآثار الاجتماعية للتمويل الأصغر على حياة الطبقة الفقيرة (بما في ذلك الأطفال) أو ما إذا كان يتعين أن تنصبّ الجهود المبذولة على توسعة نطاق الانتشار وقاعدة رأس المال للبرامج الحالية، علمًا بأن فهم وتحسين آثار برامج التمويل الأصغر على الأطفال بشكل خاص سوف يكون جزءًا لا يتجزأ من مسألة تحسين الآثار الاجتماعية للتمويل الأصغر بوجه عام.

وإلى جانب ذلك، وبالنسبة للجهات المعنية بوضع البرامج مع الأطفال والبرامج الخاصة بهم، هناك مخاوف من أن تنطوي أنواع العمل التي يتم دعمها من خلال التمويل الأصغر على أنواع يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق أضرار بالأطفال أو يحتمل أن تكون عمالة الأطفال فيها، في بعض الأحيان، منطوية على المخاطر. فعندما يشكل الأطفال ركيزة من ركائز قوة العمل في المشاريع الصغرى، فمن الضروري أن يكون ممارسو التمويل الأصغر على معرفة ودراية بالمسائل الضمنية حتى يكون بمقدورهم التأكيد على أن برامج التمويل الأصغر لا تشجع أو تدعم، على نحو متعمد، أنواع عمل تشكل مخاطر على الأطفال.

الآثار الاجتماعية لبرامج التمويل الأصغر

انصب تركيز العديد من برامج التمويل الأصغر على تضييق رقعة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، غير أن ممارسي هذه البرامج أدركوا بعد ذلك أهمية وضع ممارسات تقنية ومالية ثابتة تساعد في تدشين أعمال ناجحة وتقليص خسارة القروض وتكلفة الاقتراض إلى أقل حد ممكن. وفي الوقت الحالي، تقوم مؤسسات التمويل الذاتي الدائمة وواسعة النطاق بتطبيق مبادئ أفضل الممارسات في التمويل الأصغر كطريقة لتقديم القروض والخدمات المالية الأخرى للطبقة الفقيرة،[5] علمًا بأن نجاح برامج التمويل

5 تضمن مبادئ أفضل الممارسات ارتفاع جودة محفظة القرض (على سبيل المثال، سداد القروض في الوقت المحدد لها وتكبّد أقل قدر ممكن من الخسائر)، كما تضمن فعالية عملية الإقراض (على سبيل المثال، تقليل تكلفة الإقراض بالنسبة للمقترض إلى أقل قدر ممكن)، وإتمام عملية الإقراض من خلال مؤسسات التمويل الأصغر المستدامة (المؤسسات القادرة على توليد الموارد المالية وتدريب العاملين والإبقاء عليهم، والمؤسسات التي تعمل وفقًا لإجراءات تشغيلية وإدارية فعّالة فضلاً عن هياكل حكومية وأنظمة إعداد تقارير واضحة وصريحة). وعلى الرغم من أن معايير أفضل الممارسات قد تختلف من منطقة لأخرى، إلا أن المعايير العامة تشهد انتشارًا واتفاقًا عليها على نطاق أوسع.

الأصغر قد بدأ في جذب اهتمام مستثمري القطاع الخاص، وهذا من شأنه توسعة نطاق الوصول إلى هذه البرامج في المستقبل.

ومن خلال عملها الخاص مع مؤسسات التمويل الأصغر، تكتشف الوكالة الكندية للتنمية الدولية على نحو متزايد أن مؤسسات التمويل الأصغر لم تعد تتوقع أن تشهد الفترة المقبلة الحصول على استثمارات من قبل الحكومة أو الوكالات الخاصة المانحة، وإنما من قبل المزيد من مصادر الاستثمار التقليدية التي تتوقع أن تحقق عائدًا على استثماراتها. وهذا بدوره سوف يتيح لبرامج التمويل الأصغر إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من المقترضين غير أنه سيتطلب قيام مؤسسات التمويل الأصغر بالإعداد لأنواع الاستثمارات هذه وإدارتها.

تعد التمويلات الأصغر من الأنشطة التي تشهد نموًا متزايدًا. فأنظمة تشغيل وتوسيع نطاق البرامج يتم تفعيلها على نطاق واسع. كما تشارك وكالات التنمية والمؤسسات المالية بشكل مباشر في تقديم البرامج لملايين العملاء، علمًا بأن هذه المؤسسات تمتلك القدرة على توسعة برامج التمويل الأصغر الخاصة بها. ومن ناحية أخرى، يعكف واضعو السياسات من الجهات الحكومية والجهات التنظيمية على خلق بيئة مواتية لأنشطة التمويل الأصغر. وفي الوقت ذاته، يقوم بعض مقدمي الخدمات، كالمراجعين المستقلين ووكالات التصنيف، بتطوير خبراتهم المتخصصة.

ومع اكتساب مؤسسات التمويل الأصغر للمصداقية مع مصادر الاستثمار التقليدية، سيكون بمقدورها توسيع قاعدة الوصول إلى أعداد متزايدة من الأشخاص الذين يعيشون تحت طائلة الفقر. ومن خلال تفعيل معايير أفضل الممارسات وتطبيقها على نطاق واسع، سيكون من الممكن التأكيد بشكل أكبر على الأثر الاجتماعي لبرامج التمويل الأصغر، كما سيمكن أيضًا تحسين حياة الأشخاص الفقراء، بما في ذلك الأطفال، إلى حد أبعد، علمًا بأن تحسين الأثر الاجتماعي لأحد البرامج على نطاق واسع لا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع إلا من خلال مواصلة تفعيل وتلبية معايير أفضل الممارسات.

ومن ناحية أخرى، تعقد المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ندوة يحضرها كل من الجهات المانحة والممارسون في مجال التمويل الأصغر من أجل مناقشة بعض القضايا والوقوف على أفضل الممارسات. وتركز معظم المناقشات والحوارات على القضايا التقنية والموضوعات التي تمثل تحديًا لمؤسسات التمويل الأصغر. ومن بين التحديات الرئيسية الماثلة أمام تلك المؤسسات هي الحاجة إلى عمل موازنة بين التركيز المنصب على أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية (تضييق رقعة الفقر) وبين الواقع العملي والملموس لتشغيل أحد الأعمال. وإذا ما أُريد لبرامج التمويل الأصغر أن يكون لها فعالية في مساعدة أعداد كبيرة من الأشخاص الفقراء، فلا بد أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات تمويل ذاتي، ولا بد كذلك من سداد القروض، ولا بد أيضًا أن تكون الأعمال التي يتم دعمها أعمالاً يمكن ممارستها وتطبيقها. وفي بعض من برامج التمويل الأصغر الأوليّة، أدى التأكيد على الاحتياجات الاجتماعية إلى خلق مشكلات لكل من الأفراد ومؤسسات التمويل الأصغر التي كانت تحاول تقديم الدعم، والسبب في ذلك أن الاهتمام بتشجيع ممارسات العمل الثابتة لم يكن بالقدر الكافي، الأمر الذي أدي إلى خلق نوع من الحذر بين العديد من مؤسسات التمويل الأصغر والممارسين من ربط الأهداف الاجتماعية ببرامج التمويل الأصغر. وفي الوقت ذاته، أقرّت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن المستفيد الرئيسي من برامج التمويل الأصغر يمكن، ومن المفترض، أن يكون الأشخاص الفقراء، وأن من الضروري أن تكون هناك إمكانية لقياس ومراقبة النتائج الخاصة بالبرامج من أجل التأكيد على تحسُّن الأوضاع الحياتية للأشخاص الفقراء.

ولكي تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من قياس ومراقبة البرامج، تقوم المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، بالتعاون مع اتحاد **Imp-Act**، بتطوير أدوات لتقييم الأثر وتوثيق النتائج التي تتمخض عنها الدراسات، مع العلم بأن النتائج يتم تحديدها والوقوف عليها بشكل متزايد فيما يتعلق بتلبية الأهداف الإنمائية للألفية وإحداث تغيير في حياة الأشخاص. تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات قد أوضحت أن هناك ارتباطات مباشرة بين برامج التمويل الأصغر وبين التقدم الذي يتم إحرازه في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، كما أوضحت أيضًا أن هناك فوائد مباشرة تعود على الأطفال من خلال تضييق رقعة

الفقر وزيادة إمكانية الحصول على فرصة التعليم وتحسين الرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين؛ بين الأولاد والفتيات، وكذا بين الرجل والمرأة.[6] هذا وقد أقرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء واتحاد Imp-Act بأن دراسات تقييم الأثر من الممكن أن تستغرق وقتـــاً طويلاً فضلاً عن ارتفاع تكلفتها وبالتالي سيصعب على العديد من مؤسسات التمويل الأصغر تحمل نفقاتها إذا ما حاولت إدارة البرامج الصعبة والاحتفاظ بجودة عالية للمحفظة وكفاءات الإقرض العالية جنبًا إلى جنب مع الاستدامة المؤسسية. وبناءً عليه، يـــُحتمل أن تواصل مؤسسات التمويل الأصغر الاعتماد على الدعم المقدّم من قبل المانحين من أجل تمويل دراسات الأثر الاجتماعي ومن ثمّ وضع برامج تمويل أصغر سريعة الاستجابة اعتمادًا على النتائج التي تتمخض عنها هذه الدراسات.

قضية عمالة الأطفال

من بين الطرق الهامة التي تسهم في تأثر الأطفال ببرامج التمويل الأصغر هي مشاركتهم في المشاريع الصغرى التي يتم دعمها من قبل الإقراض الأصغر. وقد تتمثل هذه المشاركة في العمل الذي يقومون به في أعمال تديرها أسرهم أو عمل يديره شخص آخر أو في عمل خاص بهم. ومما يُذكر أن قضية عمل الأطفال لا تزال ضمن القضايا المثيرة للجدل، بل إن مناقشتها مع أصحاب الأعمال الذين يستعينون بالأطفال، أو مؤسسات التمويل الأصغر التي تدعم المشاريع الصغرى تعد من الأمور الحساسة والشائكة.

في بعض الأحوال، يمكننا أن نعتبر عمل الأطفال صورة من صور عمالة الأطفال. فالأسباب التي تدفع الأطفال إلى العمل عادة ما تكون ناتجة عن الفقر وفشل الأنشطة التعليمية. فعندما تنخفض مستويات نصيب الفرد من الدخل، قد يُضطر الأطفال إلى الاتجاه إلى ساحات العمل كي يعولوا أنفسهم وبقية أفراد أسرهم. وقد لا يتمكن الأطفال من تسجيل أنفسهم في المدرسة أو من مواصلة تعليمهم نتيجة للمشكلات الموجودة في أنظمة التعليم الرسمية ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، التكاليف المصاحبة للعملية التعليمية والمناهج الدراسية غير الملائمة وانحدار جودة التدريس وإساءة معاملة الطلاب فضلاً عن العقبات التي يواجهها الطلاب في الحصول على وظيفة في أعقاب انتهاء مرحلة التعليم الرسمية.

6 باعتبارها أحد المساهمين البارزين في برمجة التمويل الأصغر، قامت الأمم المتحدة بتوثيق روابط تفصيلية بين مؤسسات التمويل الأصغر والتمويل الأصغر. انظر صحيفة وقائع "التمويل الأصغر والأهداف الإنمائية للألفية" الصادرة عن إدارة شؤون الإعلام والأمانة العامة لسنة الائتمانات الصغيرة بالأمم المتحدة وذلك على الرابط التالي: www.yearofmicrocredit.org/docs/MF_MDGs.pdf.

وبالنظر إلى العقبات التي تقف حجر عثرة أمام القضاء على الفقر على مستوى العالم وأمام تحقيق عملية إصلاح حقيقة في التعليم، يتبين لنا أنها تعني أن الأسباب الأساسية التي تدفع الأطفال إلى العمل في أنحاء عديدة من العالم لن يمكن حلها في المستقبل القريب، ومن ثمّ فإن الأطفال سيستمرون في العمل.

وعلى الرغم من أن ثمة اعترافًا متزايدًا بأن عمل الأطفال سيظل واقعًا ملموسًا، هناك أيضًا اتفاق عام على أن الأطفال لا يجب أن يتعرضوا لأي شكل من أشكال الإيذاء من خلال تأديتهم للعمل الذي يقومون به. وبتطبيق ذلك على أرض الواقع، يتضح لنا أن ما يعنيه ذلك يمكن أن يُفسر بطرق مختلفة؛ فهناك فئة ترى أنه لا يجب أن يقوم الأطفال بأي نوع من أنواع العمل؛ في حين ترى فئة أخرى السماح للأطفال بالعمل شريطة عدم تعرضهم لأي شكل من أشكال الإيذاء (الجسمي أو العقلي أو الأخلاقي) وقدرتهم على مواصلة تعليمهم. ومن خلال مناقشاتها مع الأطفال العاملين، توصلت وكالة "معنيون بالأطفال العاملين" إلى أن الأطفال أنفسهم كثيرًا ما يعرّفون العمل الذي يقومون به بقولهم "إنه شيء لا نرغب في العادة في القيام به".[7] وهذا التعريف يتضمن المهام التي يقوم بها الأطفال بها داخل المنزل إذا كانت تستغرق وقتًا طويلاً. ومما يُذكر أن الجهود التي بُذلت من أجل حظر عمل الأطفال بكافة صوره وأشكاله قد باءت بالفشل، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الأسباب الأساسية التي تدفع بالأطفال إلى ساحات العمل لا تزال قائمة وموجودة. وفي الوقت الحالي، ينصب التركيز على الحيلولة دون قيام الأطفال بأكثر صور عمالة الأطفال إيذاءً، وفقًا لما تنص عليه الاتفاقية رقم 182 لمنظمة العمل الدولية (ILO).

يمكن تصنيف عمل الأطفال على النحو التالي:

- *عمل معتدل:* يمكن للأطفال العمل ومواصلة تعليمهم، مع إمكانية تعزيز فرص التعلّم المستمدة من العمل؛
- *عمل منطوٍ على مخاطر في الوقت الحالي ومن الممكن تقليل حدة المخاطر:* يمكن للأطفال العمل شريطة تقليل حدة المخاطر وقدرة الأطفال على الحصول على برامج التعليم الرسمية أو غير الرسمية؛
- *عمل خطر بطبيعته:* ينبغي عدم قيام الأطفال بهذا النوع من العمل تحت أية ظروف.

يتم في الوقت الحالي تطوير التقنيات من أجل تقييم المخاطر في المشاريع التي تعد جزءًا من برامج

7 اقتباس من حوار دار بين ناندانا ريدي من منظمة "معنيون بالأطفال العاملين" والمؤلف.

التمويل الأصغر.[8] فعلى الرغم من أن المشاريع الصغرى يتم الاستعانة فيها بالأطفال، إلا أن معظم هذه المشاريع لا تستعين بالأطفال في الأعمال المنطوي على مخاطر متأصلة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأعمال التي تتم داخل المحاجر وأماكن تصنيع الطوب والتي تقوم بتشغيل الأطفال في أعمال منطوية على مخاطر متأصلة هي أعمال تعمل بشكل نموذجي على نطاق أوسع من نطاق المشاريع الصغرى، كما أنها لا تحصل على الإقراض أو الخدمات المالية الأخرى من مؤسسات التمويل الأصغر.

وعلى الرغم من أن هناك حاجة إلى حماية الأطفال من الأعمال التي تسبب لهم أي نوع من أنواع الإيذاء، فهناك مزايا يحصل عليها الأطفال العاملون. فمن خلال العمل، يمكن للأطفال تحسين حالتهم الاقتصادية واكتساب المهارات التقنية والتجارية والحياتية التي تؤهلهم للحصول على فرصة عمل ومصدر دخل في المستقبل، مع العلم بأن بإمكان العمل تزويد الأطفال بخبرات إيجابية أخرى كمساعدتهم في زيادة ثقتهم بأنفسهم وتطوير حالتهم الاجتماعية فضلاً عن منحهم فرصة أكبر لإقامة علاقات اجتماعية أكبر مع أطفال آخرين.

يمكن أن يكون تقليل المخاطر داخل أماكن العمل وتحسين النواحي الإيجابية لعمل الأطفال أحد نطاقات الالتزام الخاصة ببرامج التمويل الأصغر. ذلك أن مؤسسات التمويل الأصغر تربطها علاقات إيجابية وداعمة بأصحاب الأعمال ومن ثمّ فإنها قادرة على تقديم الوسائل المالية (من خلال القروض) اللازمة لتغيير وتحسين العمليات التجارية وأحوال العمل الخاصة بالأطفال. ونظرًا لأنها مؤسسات تمويل ذاتي، يمكن أن تستمر مؤسسات التمويل الأصغر في تقديم خدماتها على المدى البعيد كما يمكنها الوصول إلى أعداد كبيرة من الأطفال وأماكن العمل. ومع ذلك، فإن الطرق التي يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر التوسط من خلالها تحتاج إلى الاستمرار في تشكيلها وفقًا لمعايير أفضل الممارسات.

8 هناك مثال لهذا النوع من نظام التصنيف في التقرير الكامل.

ولكي تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من تقديم الدعم للأطفال العاملين، فلا يتعين مجازاتهم أو مجازاة عملاء العمل الذين يعملون لديهم بسبب عملهم (شريطة عدم تعرض الأطفال للإيذاء أثناء العمل). ومن المعلوم أن الوكالات الدولية التي تقدم الدعم لبرمجة التمويل الأصغر يمكنها أن تؤثر على الاتجاهات الدولية المتعلقة بعمل الأطفال. يُذكر أن هناك إجماعًا جديدًا بدأ في الظهور بين المنظمات الدولية على أن محاولة منع الأطفال من كافة أنواع العمل أمر لا يصب في مصلحتهم. ومن خلال الجهود المتواصلة في هذا الاتجاه، يمكن تيسير مهمة مؤسسات التمويل الأصغر الممثلة في تحسين آثار برامجها على الأطفال.

المنـهجية

تم إجراء الدراسة في العديد من مناطق العالم التي تربطها صلة ببرامج التمويل الأصغر والتي اتبعت فيها مؤسساتُ التمويل الأصغر مبادئ أفضل الممارسات لبعض الوقت. وتشير السعة الجغرافية للدراسة، والتي تشمل أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، إلى أن توقعات آثار برمجة التمويل الأصغر على الأطفال سوف تعكس تنوع البرمجة في أجزاء مختلفة من العالم، وأن من الممكن تحديد أية اختلافات إقليمية.[9]

ونظرًا لأن بعض عمليات جمع المعلومات كانت تمسّ موضوع عمل الأطفال المتسم بالحساسية، فقد تمت مطالبة مؤسسات التمويل الأصغر الموجودة بالدول الواقعة في هذه المناطق الأربعة بالاضطلاع بشكل مباشر في عملية جمع البيانات، حيث أُخذ في الاعتبار أن العلاقات الإيجابية والدّاعمة التي تربطها بأصحاب الأعمال سوف تساعد في الحصول على معلومات أكثر موثوقية من المعلومات التي يتم الحصول عليها من الباحثين الخارجيين.

وقد تمت عملية اختيار العينات بهدف تقديم نظرات مستقبلية حول مدى تأثير برمجة التمويل الأصغر على مجموعة معنية من الأطفال الذين تربطهم بعض العلاقات بالمؤسسات التجارية وأصحاب الأعمال. كما كان الأشخاص الكبار المشاركون في المقابلات ومجموعات النقاش المركزة بمثابة عملاء نشطين بوجه عام تربطهم علاقة إيجابية بمؤسسات التمويل الأصغر، كما كانوا على استعداد لمشاركة المعلومات الحسّاسة مع الفريق المعني بالمسح. هذا ومن المقرر أن تكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات التي تغطي عددًا أكبر من المستجيبين إلى جانب تقديم مجموعة نتائج أكثر عمومية.

قام كل من "شركاء في تبادل التكنولوجيا" و"رابطات التنمية الاقتصادية بمنظمة مينونيت" باختيار الوكالات الشريكة المحتملة في المناطق المعنية، حيث وقع الاختيار على مؤسسة Pro Mujer ببوليفيا والجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية (EACID) بمصر، ومؤسسة فينكا تنزانيا بتنزانيا ووكالة "معنيون بالأطفال العاملين" (CWC) بالهند. هذا وتعد الوكالات الثلاثة الأولي مؤسسات تمويل أصغر تضطلع بشكل فعّال بتقديم خدمات الإقراض. أما الوكالة الرابعة، CWC، فهي وكالة تنمية اجتماعية معنية بالأطفال العاملين ولها خبرة عريضة في مجال مشاركة الأطفال في عملية المسح. وبدورها، قامت هذه

9 عملت السعة الجغرافية للدراسة أيضًا على تحديد عمق المعلومات التي تم جمعها في كل منطقة. ويمكن تقديم أدلة أكثر دقة للمعطيات الأولية من خلال الدراسات الأكثر تفصيلاً التي تركز على الجانب الجغرافي.

المنظمة بالتعاون مع مشروع شري شيثرا دارماثالا للتنمية الريفية (SKDRDP)، وهي وكالة تنمية محلية تـــُعني بدعم المجتمعات الريفية من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك برامج التمويل الأصغر.

جدير بالذكر أن الموظفين الميدانيين لوكالات التمويل الأصغر قد قاموا بتحديد أصحاب الأعمال، والذين قاموا بدورهم بتحديد الأطفال العاملين. وقد تم إجراء الدراسة بعد ذلك بحضور أصحاب الأعمال والأطفال العاملين إلى جانب الأسر التي توافرت لديها الرغبة في المشاركة والإجابة على الأسئلة المطروحة. وفي سياق الدراسة ذاتها، لم يكن من الممكن التحقق من المعلومات المُقدمة من قبل المستجيبين على نحو مستقل.

تكونت منهجية الدراسة من عملية مسح كمي (استبيان رسمي) ومناقشات مجموعة النقاش المركزة. كما تم تقسيم مجموعات الأشخاص الكبار المشاركين في عملية المسح إلى الفئات التالية:

- ❖ الآباء الذين قاموا بإدارة المشاريع الصغرى والذين لم يعمل أطفالهم في الأعمال الأسرية أو في أي مكان آخر؛
- ❖ الآباء الذين قاموا بإدارة المشاريع الصغرى والذين عمل أطفالهم معهم في الأعمال الأسرية؛
- ❖ أصحاب الأعمال الذين قاموا بإدارة المشاريع الصغرى والذين قاموا بتوظيف أطفال لا تربطهم أية علاقة بهم (الأعمال غير الأسرية).

اشتملت مجموعات الأطفال المشاركة في عملية المسح على:

- ❖ الأطفال الذين عملوا مع آبائهم في الأعمال المُدارة من قبل الأسرة
- ❖ الأطفال الذين عملوا في الأعمال غير الأسرية؛
- ❖ الأطفال الذين قاموا بإدارة أعمالهم الخاصة وقد حصلوا على دعم من إحدى مؤسسات التمويل الأصغر.

تم اختيار هذه المجموعات للتأكيد على أن الأعداد الكافية من المستجيبين، من الأطفال والكبار، سيتم ضمها إلى كل مجموعة فرعية معنية، حيث اشتملت كل مجموعة فرعية على حوالي 30 مستجيبًا. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم الأطفال المشاركين في الدراسة كانوا متعلمين في حين كان العديد من الكبار المشاركين غير ذلك، ومن ثمّ فقد تم ملء جميع الاستبيانات عن طريق المقابلات الشخصية مع المستجيبين.

وإلى جانب ذلك، تم انعقاد مناقشات مجموعة النقاش المركزة مع المجموعات التالية:

- ❖ الآباء الذين قاموا بإدارة المشاريع الصغرى والذين لم يعمل أطفالهم في الأعمال الأسرية أو في أي مكان آخر؛
- ❖ أصحاب الأعمال الذين قاموا بإدارة المشاريع الصغرى والذين قاموا بتوظيف أطفال لا تربطهم أية علاقة بهم (الأعمال غير الأسرية)؛
- ❖ الأطفال الذين عملوا في الأعمال الأسرية أو الأعمال غير الأسرية.

هذا وقد تم إعداد المجموعة الأساسية من أدوات جمع البيانات (الاستبيانات وأدلة مناقشات مجموعة النقاش المركزة) سلفًا كي يتسنى للوكالات الشريكة استخدامها. ومع ذلك، فقد تم تعديل بعض الأسئلة من أجل السماح بجمع المزيد من المعلومات عندما يطالب الشركاء بذلك. ففي حالة منظمة "معنيون بالأطفال العاملين"، لم يكن من الممكن جمع المعلومات من أصحاب الأعمال الذين قاموا بتوظيف أطفال يعملون خارج محيط الأسرة، وذلك على اعتبار أن هذه المنظمة تعمل بشكل رئيسي من خلال اتصالها بالأطفال وأسرهم. وعلاوة على ذلك، فقد تم تعديل عملية جمع البيانات نظرًا لأن هذه المنظمة تتمتع بخبرة عريضة في القيام بالأبحاث الميدانية من خلال برامج المشاركة مع الأطفال أنفسهم. وفي حالة بوليفيا، لم يكن للأمور الحساسّة المتعلقة بعمل الأطفال في الأعمال غير الأسرية معنى سوى عدم إتاحية البيانات

المتعلقة بهذا الموضوع.

ومما يُذكر أن الاستبيانات قد تم وضعها من قبل PTE وMEDA، كما تمت مراجعتها وتعديلها بالتعاون مع الوكالات الشريكة.[10]

الهياكل التنظيمية لشركاء مؤسسات التمويل الأصغر

تعد المنظمات الشريكة التي وقع الاختيار عليها في هذه الدراسة إما منظمات مضطلعة ببرامج التمويل الأصغر بشكل مباشر أو منظمات تعمل مع وكالات تمويل أصغر أخرى (كما في حالة منظمة "معنيون بالأطفال العاملين") كجزء من عمل التنمية الاجتماعية الخاص بها. وإلى جانب عملها الأساسي، تضلع كل وكالة من الوكالات الأربع ببرامج ابتكارية صُممت خصيصًا من أجل الأطفال. فوكالة Pro Mujer ببوليفيا وفينكا تنزانيا بتنزانيا تقومان بتطوير منتجات القروض الجديدة وإدارة برامج الإقراض المباشر للأطفال الأكبر سنًا والشباب. وفي مصر، تقوم الجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية بوضع وتنفيذ برنامج تمويل أصغر ابتكاري يتم من خلاله استخدام عملية الإقراض مع أصحاب الأعمال كأداة لتحسين أحوال العمل وفرص التعليم الخاصة بالأطفال العاملين. وقد أكد البرنامج بشدة على كل من حقوق الأطفال ومشاركتهم، ففي الهند، تعمل منظمة "معنيون بالأطفال العاملين" بالتعاون مع الوكالات التي تقوم بإدارة برامج التمويل الأصغر، غير أن هذه المنظمة ذاتها تتمتع بخبرة تمتد لأعوام عديدة في مجال وضع البرامج الخاصة بالأطفال العاملين وفي مجال مشاركة الأطفال في عملية البحث ذاتها. ومن خلال الأسطر القادمة، يتم عرض لمحات مختصرة حول الوكالات الشريكة الأربعة.

10 تم تضمين إصدارات شاملة من التعليمات الموجهة إلى الوكالات الشريكة وهيكل الاستبيان ودليل مناقشات مجموعة النقاش المركزة جنبًا إلى جنب مع الهيكل المُعدل المستخدم من قبل منظمة "معنيون بالأطفال العاملين" بالهند في تقرير الدراسة الكامل.

تأسست مؤسسة **Pro Mujer** في عام **1990** من أجل تلبية احتياجات نساء بوليفيا الفقيرات اللائي كن يدرن مشاريع صغرى ولم يكن بإمكانهن الحصول على الإقراض أو صور دعم الأعمال الأخرى. وفي وقت لاحق، تمكنت مؤسسة **Pro Mujer** من توسيع نطاق عملها ليمتد إلى النساء في نيكاراجوا وبيرو والمكسيك.

وباعتبارها منظمة تطوير معنية المرأة، أخذت **Pro Mujer** على عاتقها مهمة تمكين المرأة من تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية: "إن مبلغًا ماليًا صغيرًا يتم وضعه في يد امرأة مبدعة وواثقة تمتلك القدرة على تنظيم الأعمال يمكن أن يحدث تغييرًا كبيرًا في حياة أسرة".[11]

ونظرًا لأن كلاً من الحالة الصحية الجيدة وتقدير الذات يمكن أن يساعدا المرأة بشكل مباشر في اكتساب الدخل ورعاية أسرتها، فقد عُنيت **Pro Mujer** أيضًا بتقديم برامج التنمية الصحية والبشرية وتزويد المرأة وأسرتها بمجموعة من الخدمات الصحية وخدمات الدعم الأخرى.

في سبتمبر من عام **2004**، وصل عدد العملاء الذين يحصلون على خدمات **Pro Mujer** — بوليفيا إلى أكثر من **47000** عميل من المقترضين والمودعين إلى جانب **13900** عميل آخرين من المودعين فقط، علمًا بأن عدد العاملين المعنيين بالتمويل الأصغر لدى **Pro Mujer** يصل إلى **273** عاملاً.

يصل إجمالي محفظة القرض لدى هذه المؤسسة إلى **5.9** مليون دولار أمريكي مع محفظة في خطر (المتأخرات التي تزيد عن يوم واحد) تصل إلى **1.2** بالمائة. كما يصل متوسط حجم القروض إلى **124** دولار أمريكي. هذا وتشتمل أنواع الأعمال التي يتم دعمها على التصنيع (**8** بالمائة) والخدمات (**16** بالمائة) والتجارة (**76** بالمائة).

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القروض التي يتم تقديمها للسيدات الشباب فيما دون سن **18** عامًا إذا كن متزوجات و/أو لديهن أطفال. وقد قامت **Pro Mujer** أيضًا بتجربة تقديم قروض للأطفال الأكبر سنًا والشباب الذين يديرون أعمالاً خاصة بهم، علمًا بأنه قد تم إجراء اختبار للوقوف على أثر هذا النوع من برنامج الإقراض على مجموعة المقترضين فيما يعد جزءًا من هذه الدراسة.

---

11 من صفحة الويب الخاصة بـ"مهمة" Pro Mujer's على الرابط التالي: www.promujer.org/mission.html.

الجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية (مصر)

تعد الجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية (EACID) إحدى مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل للعام العاشر في منطقة صعيد مصر، حيث انصب تركيزها بصفة رئيسية على تطوير العمالة الذاتية للسيدات ذوات الدخل المنخفض وقدرتهن على تنظيم الأعمال في مرحلتي بدء المشاريع الصغرى والصغيرة وتوسيع نطاقها. وفي أعقاب اكتشافها أن الأطفال يعملون في حوالي نصف الأعمال التي تدعمها، بدأت الجمعية مؤخرًا في استقدام سلسلة من منتجات القروض الجديدة التي تقدم المساعدات للأطفال العاملين مع التشجيع كذلك على نمو الأعمال التي يقومون بها وازدهارها. وإلى جانب ذلك، يتم كذلك إدخال مدونة قواعد السلوك الخاصة بعمل الأطفال وبرامج الدعم التعليمي والتدخلات الأخرى من خلال عملية تشاركية وتعاونية تتم مع كل من الأطفال العاملين وأصحاب الأعمال.

وعلى الرغم من أن الجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية قد قامت بوضع عدد من برامج القروض الابتكارية وفقًا لبنود القانون المصري؛ إلا أن مؤسسات التمويل الأصغر في مصر لا يتم تنظيمها بشكل رسمي ولا يُسمح لها بقبول إيداعات الادخارات؛ الأمر الذي لا يمكـّن الجمعية من تقديم خدمات الادخار لعملائها. يُذكر أن إجمالي محفظة الجمعية يصل إلى 0.65 مليون دولار أمريكي مع محفظة في خطر (المتأخرات التي تزيد عن يوم واحد) تصل إلى 1.1 بالمائة. لذا، فإن قاعدة عملاء الجمعية لا تزال صغيرة نسبيًا. وفي يناير من عام 2005، استطاعت الجمعية لأن تقدم خدماتها إلى 1696 عميل فعليّ (مقترضين)، كما وصل عدد العاملين بها إلى 45 عاملاً (من بينهم 17 موظف قروض).

يصل المعدل المتوسط لحجم القروض إلى 2.154 دولار أمريكي. وتشتمل أنواع الأعمال التي يتم دعمها على التصنيع (6 بالمائة) والخدمات (27 بالمائة) والتجارة (66 بالمائة).

يُذكر أن إجمالي محفظة الجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية لا يزال يركز على المرأة، التي تشكل 85 بالمائة من عملاء الجمعية. وفي الوقت الحالي، يتم تقديم القروض للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 21 إلى 25 سنة، وذلك على الرغم من أن هناك قروضًا قليلة تم تقديمها من خلال الآباء من أجل دعم الأعمال التي يديرها الأطفال. وسوف تقوم الجمعية بدراسة إمكانية دعم الأعمال المُدارة من قبل الأطفال من خلال تقديم قروض مباشرة للأطفال في المستقبل.

فينكا تنزانيا (تنزانيا)

في عام **1998**، تأسست وكالة فينكا تنزانيا التي تعد أحد أفراد أسرة "مؤسسات التمويل الأصغر فينكا" الدولية. ولقد عُنيت وكالة فينكا بتقديم الخدمات المالية للأسر الفقيرة حتى تتمكن من توفير عمل خاص بها وزيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها. كما تمكنت فينكا تنزانيا من إحراز نمو سريع منذ نشأتها، فمن خلال نظام بنك القرية الخاص بها، والذي يشكل أكثر من **1500** مجموعة من مجموعات بنك القرية، تقوم هذه المؤسسة بتقديم خدمات الادخار والإقراض. ومع حلول شهر أبريل من عام **2005**، وصل عدد المقترضين الفعليين إلى **45608** مقترضًا، مع العلم بأن الغالبية العظمى من عملاء فينكا (**98** بالمائة) تتشكل من النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

وإلى جانب ذلك، تقوم فينكا تنزانيا بتدريب عملائها على كيفية القيام بالأعمال فضلاً عن قيامها بتقديم تأمينات لهم. ومن بين التحديات غير السّارة التي تواجهها مؤسسة فينكا تواجه هو زيادة معدلات الوفيات بين عملائها نتيجة لإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مما يؤدي إلى زيادة معدلات خسارة القروض. ومن بين التحديات غير السّارة التي تواجهها مؤسسة فينكا تواجه هو زيادة معدلات الوفيات بين عملائها نتيجة لإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مما يؤدي إلى زيادة معدلات خسارة القروض. ولقد دفع هذا الأمر مؤسسة فينكا إلى توعية عملائها وتثقيفهم حول متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كما أنها تقوم في الوقت ذاته بدراسة إدخال نظام للتأمين على الحياة يمكن من خلاله تغطية عمليات استرداد القروض القائمة في حالة وفاة أي من المقترضين الفعليين.

في أبريل من عام **2005**، وصل إجمالي القروض القائمة إلى **5.983.320** مليون دولار. كما قُدرت المحفظة في الخطر (المتأخرات التي تزيد عن يوم واحد) بـــ**1.9** بالمائة، في حين وصل معدل الاستردادات التي تمت في موعدها المحدد إلى **97.1** بالمائة. ومما يُذكر أن غالبية الأعمال التي تدعمها المؤسسة هي أعمال تجارية، على الرغم من وجود بعض الأعمال في القطاع الخدمي وقطاع التصنيع (الأرقام الدقيقة غير متاحة)، كما أن عدد العاملين في مجال التمويل الأصغر لدى فينكا تنزانيا يصل إلى

180 عاملاً.

وفي الوقت الحالي، تقوم فينكا تنزانيا بدعم ثلاثة أنواع من منتجات القروض، كما يتم تقديم القروض أيضًا للسيدات الشباب فيما دون سن 18 عامًا إذا كن متزوجات و/أو لديهن أطفال. وبالتعاون مع مؤسسة فينكا الدولية، اضطلعت فينكا تنزانيا بتقديم القروض للأطفال الأكبر سنًا، مع التركيز بشكل خاص على الفئة التي لا تحصل على دعم الأسرة وتحتاج إلى دعم نفسها ودعم أشخاص آخرين يعولونهم، كما في بعض الحالات.

معنيون بالأطفال العاملين (الهند)

في عام 1980، تأسست منظمة معنيون بالأطفال العاملين (CWC) من أجل مراجعة وفهم قضية عمل الأطفال. وقد أدركت هذه المنظمة أهمية العمل مع الأطفال والإنصات إلى ما يتعين عليهم قوله، الأمر الذي منحها الريادة في مجال وضع البرامج التشاركية مع الأطفال، بما في ذلك مشاركة الأطفال في برامج الأبحاث، حيث تعد هذه الخبرة الجانب الذي أضافته المنظمة إلى الدراسة الحالية.

وفي منطقة الدراسة (ولاية كارناتاكا الريفية)، قامت "منظمة معنيون بالأطفال العاملين" بالتعاون مع مشروع شري شيثرا دارمالا للتنمية الريفية (SKDRDP) لتحديد أصحاب الأعمال والأطفال العاملين والأسر من أجل القيام بعملية المسح. مع العلم بأن هذه المشروع يقوم بمساعدة كل من المرأة (التي تشكل 95 بالمائة من عملائه) والرجل في الحصول على الإقراض لمبادرات التمويل الأصغر، غير أنه لا يقوم بإدارة محفظة القرض بشكل مباشر، وإنما يضلع بدور الوساطة المتمثلة في المساعدة في تشكيل مجموعات مجتمعية وتدريبها، وهذه المجموعات تحصل على القروض في وقت لاحق من خلال أحد البنوك التجارية المحلية. وإذا ما أراد بعض الأشخاص اقتراض مبلغ مالي، فيجب عليهم تشكيل مجموعة تتألف من 10 أفراد أو أكثر (تتألف المجموعات النموذجية من 20 إلى 25 فرد)، يمكنهم الاقتراض بشكل جماعي من مرتين إلى خمس مرات من مستوى الادخارات الجماعية للمجموعة. وتقوم المجموعة بالتفاوض على القروض طويلة المدى (ثلاث سنوات اسميًا) مع البنك بمعدل فائدة يصل من 9 إلى 11 بالمائة (متناقص). وبعد ذلك يقوم البنك بتقديم القروض للأشخاص على أن تتحمل المجموعة بأكملها مسؤولية رد القرض إلى البنك، علمًا بأن تاريخ سداد قيمة القروض يحظى بسمعة جيدة (أكبر من 95 بالمائة). ونظرًا لأن SKDRDP لا تعد مؤسسة تمويل أصغر، فإن التفاصيل الخاصة بمنتجات القروض الفردية والبيانات الخاصة بأداء المحفظة لم تكن متاحة.

جمع البيانات والمسائل الحسّاسة المتعلقة بعمل الأطفال

كانت هناك بعض المخاوف من أن تؤدي عملية جمع البيانات إلى إثارة بعض القضايا الحسّاسة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة عمل الأطفال. ففي ثلاث فئات من الفئات الخاصة بعملية المسح، تم افتراض أن الأطفال مشاركون فاعلون في أنشطة المشاريع الصغرى، إما من خلال العمل مع آبائهم أو مع أصحاب الأعمال أو في العمل الخاص بهم. وهذا يعني أن عمل الأطفال كان لا بد من الاعتراف به من قبل كل من أصحاب الأعمال (سواءً كانوا أباء الأطفال أم لا) ووكالة التمويل الأصغر. كما تعين على عملية جمع المعلومات في هذه الحالات مراعاة أن أصحاب الأعمال والأسر والأطفال العاملين أنفسهم قد لا تتوافر الرغبة في مشاركة المعلومات ذات الصلة بعمل الأطفال.

وبالنسبة للجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية ووكالة "معنيون بالأطفال العاملين"، لم يؤدي إجراء الدراسة مع الأطفال العاملين إلى إثارة أية قضايا جديدة أو حساسة. ذلك أن الجمعية المصرية لديها سابق خبرة في مجال وضع البرامج المتعلقة بعمل الأطفال بالنسبة لمبادرات التمويل الأصغر، كما أن الوكالة تتمتع بخبرة عريضة في مجال تقديم البرامج الخاصة بالأطفال العاملين.

تجدر الإشارة إلى أن وكالة Pro Mujer وفينكا تنزانيا على دراية بالمسائل الحساسة المتعلقة بعمل الأطفال على المستويين المحلي والدولي، غير أنهما قد اتفقا على المشاركة في هذه الدراسة إيمانًا منهما بأن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعدهما في تحسين الأثر التنموي للبرامج الخاصة بهما، كما يمكن أن تساعدهما في إفادة الأطفال.

وبالنسبة لوكالة Pro Mujer، فقد رأت أنه من الصعب القيام بجزء الدراسة المعني بالأطفال الذين يعملون في الأعمال غير الأسرية ومن ثمّ لم تقم به، وإنما قامت الوكالة، بدلاً من ذلك، بتوسيع نطاق الدراسة لاختبار آثار برامج التمويل الأصغر والبرامج غير المالية الخاصة بها على الأطفال، بما في ذلك الحالات التي يعمل فيها الأطفال مع آبائهم أو الحالات التي يعمل فيها الأطفال الأكبر سنًا (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 18 سنة) في الأعمال الخاصة بهم.

من ناحية أخرى، أثارت وكالة فينكا أيضًا بعض المخاوف المتعلقة بجمع المعلومات الخاصة بالأطفال الذين يعملون في الأعمال غير الأسرية، غير أنها قررت تضمين هذا الجزء من الدراسة. وتبعًا للظروف، فسوف يتم الإشادة بكل من Pro Mujer وفينكا لمشاركتهما في الدراسة.

عرض نتائج الدراسة

تم الحصول على المعطيات الموضحة في القسم التالي (معطيات الدراسة) من مجموعات النقاش المركزة وعملية المسح الكميّ (الاستبيانات الرسمية)، وقد شارك في عملية المسح الكمي 474 مستجيبًا من الدول الأربعة، في حين تكونت مجموعات النقاش المركزة من حوالي 80 شخصًا. وبالنسبة لبعض معطيات الدراسة، تم عرض نتائج الاستبيانات ومناقشات مجموعات النقاش المركزة بتنسيق جدولي (على شكل جدول) وذلك من أجل تيسير المقارنات بين الدول وبرامج التمويل الأصغر. وقد تم إتباع كل جدول بملخص حول الموضوعات الرئيسية التي أثارتها إجابات الأسئلة والإجابات التي تم الحصول عليها من مناقشات مجموعات النقاش المركزة.

وإلى جانب ذلك، تم اختيار أعداد المستجيبين المتساوية لكل فئة من الفئات المحددة التي تم إلقاء الضوء عليها في القسم المعنون باسم "المنهجية" (صفحة 7). ومن ثمّ، فإن النتائج تقدم نظرات مستقبلية داخل هذه المجموعات، لا داخل التركيب الإحصائي لإجمالي محفظة شركاء التمويل الأصغر، ولا بد من الأخذ في الاعتبار أن من الضروري عمل نوع ونطاق دراسة مختلف حتى يمكن تقديم هذا النوع من المعلومات.

معطيات الدراسة

يشارك الأطفال (الأشخاص فيما دون سن 18 عامًا) بشكل فعّال في العديد من، ما لم يكن في معظم، المشاريع الصغرى التي تشكل قاعدة العملاء النموذجية لمؤسسات التمويل الأصغر. وعلى الرغم من الأطفال الأكبر سنًا يعدون جزءًا من قوة العمل هذه، إلا أن ساحة العمل تشهد أيضًا وجود العديد من الأطفال فيما دون سن 15 عامًا؛ والحق أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و12 عامًا يبدؤون عملهم في المشاريع الصغرى. كما يساهم الأطفال ويستفيدون من المشاريع الصغرى التي تديرها الأسرة أو المشاريع التي يديرها أصحاب الأعمال غير الأسرية أو المشاريع التي يديرونها بأنفسهم. وعندما تبدأ المشاريع الصغرى في الحصول على الإقراض والخدمات المالية الأخرى، فإن الأطفال يتأثرون بذلك تأثرًا مباشرًا. وفي حالة تحسن دخل الأسرة، فإن أولويات نطاق الإنفاق تنصب بوجه عام على الجوانب التي تعود بالنفع على الأطفال، لا سيما فيما يتعلق بتعليمهم، علمًا بأنه يتم الاهتمام أيضًا بالإنفاق على جوانب الرعاية الصحية والسُكنى والغذاء.

يعمل الأطفال في الغالب الأعم في الأعمال الخاصة بأسرهم. ففي حالة الحصول على الاقتراض ونمو عمل الأسرة، غالبًا ما يتم الاستعانة بالأطفال للقيام بالأعمال الإضافية الضرورية، وذلك لأن النطاق المحدود للمشاريع الصغرى لا يكون كافيًا لدعم توظيف المزيد من العاملين الكبار. وبدلاً من ذلك، قد يتم مناشدة الأطفال للقيام بمهام إضافية داخل المنزل (رعاية الأطفال الأصغر أو أداء الأعمال اليومية) بحيث يتسنى لآبائهم (وعادة ما تكون الأم) أن يشاركوا بشكل أكبر في أعمالهم. ولا شك أن زيادة مشاركة الأطفال في العمل تعني أنه سيتم اقتطاع جزء من أوقات دراستهم أو الأوقات التي يقضونها في الترفيه، غير أنها على الناحية الأخرى تمنحهم فرصة اكتساب مهارات وقدرات إضافية، علمًا بأن العمل الإضافي الذي يقوم به الأطفال يسمح بنمو المشاريع إلى الدرجة التي يمكن عندها استئجار الأشخاص الكبار وتقليل الحاجة إلى عمل الأطفال.

من ناحية أخرى، يعمل الأطفال أيضًا خارج محيط أسرهم، وعلى الرغم من أن حالات استئجار الأطفال للعمل لدى أصحاب الأعمال الذين لا تربطهم بهم أية صلة تعد أقل من الحالات التي يعمل فيها الأطفال في الأعمال الخاصة بأسرهم، إلا أن هذا النموذج لا يزال نموذجًا شائعًا في أنواع المشاريع الصغرى التي تدعمها مؤسسات التمويل الأصغر. وفي معظم الأحيان، تنطوي الأعمال غير الأسرية على أنواع ورش العمل الفنية (الميكانيكا والأشغال الخشبية وأشغال المعادن ونحوها) التي تستعين بالأطفال بوجه عام، على أن هناك أيضًا أعمالاً في قطاعات أخرى تقوم بتوظيف الأولاد والفتيات مثل أعمال النسيج. وقد اتضح

أيضًا أن الأطفال العاملين خارج نطاق أسرهم يعملون في مشروعات التجارة والخدمات النموذجية التي قد لا يستعين أصحابها بأطفالهم للقيام بالأعمال الضرورية، مع العلم بأن هذا النوع من أصحاب العمل يشمل الأرامل والنساء المطلقات والنساء كبار السن اللائي يدرن الأعمال المنزلية الخاصة بهن.

تعد النماذج التي ظهرت خلال الدارسة متشابهة نسبيًا بالنسبة لأطفال الدول الأربع المشاركة ووكالات التمويل الأصغر.

نماذج أوقات مشاركة الأطفال في المشاريع الصغرى

تمثلت المجموعة الأولى التي تضمنتها الدراسة في الآباء الذين يديرون مشاريع صغرى ولا يعمل أبناؤهم. ورغم أن التوقعات الرئيسية كانت تشير إلى انطباق هذه الفئة على معظم الأطفال والأسر (عدم مشاركة معظم الأطفال في العمل بشكل فعّال)، فقد تبين بمجرد بدء المناقشات أن بعض هؤلاء الأطفال الذين صُنفوا كأطفال غير عاملين كانوا يقومون "بالمساعدة" داخل محيط الأسرة. وفي حقيقة الأمر، يمكننا ملاحظة أنه قد شاع وجود الأطفال العاملين في الأعمال التي تديرها أسرهم في كل برنامج من برامج التمويل الأصغر. ومن وجهة نظر الأطفال، يعد الوقت المبذول في هذا العمل أطول من الوقت الذي يتعاطون فيه أجرًا نظير عملهم، مع العلم بأن طول وقت العمل قد يختلف من ساعة أو ساعتين يوميًا (وفي هذه الحالة، تعد عبارة "المساعدة" وصفًا ملائمًا) إلى أكثر من ثماني ساعات يوميًا (وفي هذه الحالة، يمكن لعبارة "عامل" أو "موظف" أن تعطي وصفًا أكثر دقة لمشاركة الأطفال في العمل).

ومن خلال فحص أوقات عمل الأطفال من منظور الأطفال والآباء، يمكننا الحصول على نظرة مفيدة للطريقة التي تؤثر بها إدارة عمل الأسرة على الأطفال والأدوار المتنوعة التي يلعبها الأطفال. فعندما لا يعمل الأطفال في عمل الأسرة بشكل مباشر، فإن بإمكانهم، بل يظل بإمكانهم، أن يلعبوا دورًا فاعلاً في دعم أنشطة العمل الخاصة بآبائهم وذلك من خلال تولي أدوار أكبر داخل المنزل (أداء الأعمال المنزلية).

ومن خلال قدرة الأطفال على القيام بالمزيد من هذه الأعمال داخل المنزل (بما في ذلك رعاية أشقائهم الصغار)، يتسنى للآباء، لا سيما الأمهات، المشاركة بشكل أكبر في أعمالهم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوقت الذي يقضيه الأطفال في القيام بالمزيد من أعمال المنزل اليومية يتأثر بشكل مباشر بمدى إتاحية وحجم الإقراض (حجم القرض) الذي تحصل عليه الأسرة، ذلك أن زيادة الإقراض تسمح بنمو الأعمال وزيادة الطلب على العمالة، مع العلم بأن كلاً من الأولاد والفتيات يضطلعون بالأعمال المنزلية بمستويات متزايدة من أجل دعم آبائهم.

تقدير كيفية قضاء الأطفال لأوقاتهم (الآباء والأطفال)

شكلت خريطة وقت الأطفال طوال فترات اليوم جزءًا هامًا من البيانات التي تم تحليلها في الدراسة. وعلى الرغم من أن معظم هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من الآباء، فقد كانت هناك مخاوف من احتمالية قيام الآباء بإعطاء تقييم أقل للوقت الذي يقضيه الأطفال في العمل أو في القيام بأعمال المنزل الإضافية، غير أنه في الحالات التي أمكن فيها مقارنة تقييمات الوقت التي تم الحصول عليها من الآباء والأطفال، جاءت الاختلافات طفيفة نسبيًا، بل إن تقديرات الآباء جاءت أعلى بوجه عام من التقديرات من تقديرات الأطفال. وهذا يوضح أن الآباء لم يكونوا متحيزين كما لم يداولوا إخفاء مسألة عمل أطفالهم. ولأغراض هذه الدراسة، يُفترض أن تكون تقديرات استخدام وقت الأطفال التي تم الحصول عليها من الآباء دقيقة.

مساهمات الأطفال في نمو الأعمال الأسرية

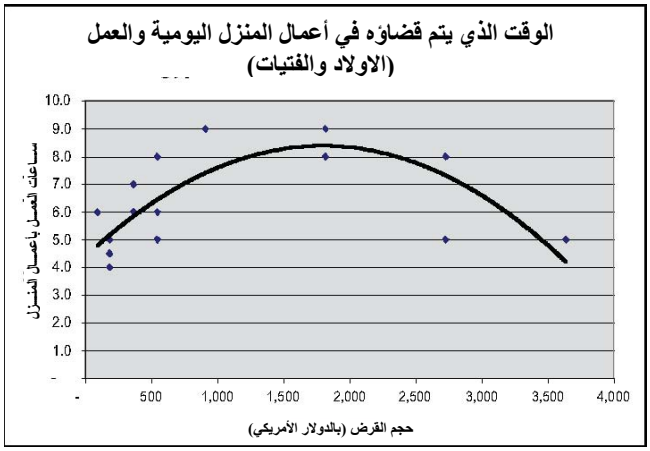

تشير معطيات الدراسة إلى أن الأطفال يلعبون دورًا حيويًا في عملية النمو الأوليّ للمشاريع الأسرية التي تبدأ في الحصول على الإقراض من خلال مؤسسات التمويل الصغيرة. ومن المعلوم أن الوقت الذي يقضيه الأطفال إما في النيابة عن آبائهم (عادة ما تكون الأمهات) داخل المنزل من خلال القيام بأعمال المنزل الإضافية أو في مزاولة الأعمال الأسرية يتأثر بشكل مباشر بحجم القرض المُقدّم. فمع بداية اتساع نطاق العمل، يقوم الأطفال بتأدية الأعمال الإضافية التي تعد ضرورية في الأوقات التي لا تصل إيرادات العمل فيها بعد إلى درجة تكفي لاستخدام موظفين كبار. ولا شك أن مساهمات الأطفال تسمح بنمو المشروعات مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالدخل داخل محيط الأسرة. وفي خارج محيط العمل، تتمثل مساهمات الأطفال في القيام بالأعمال المنزلية في محيط الأسرة بمستويات متزايدة.

يوضح الرسمان البيانيان الذين تم الاستعانة بهما في هذا السياق آثار حجم القروض على الوقت الذي يقضيه الأطفال في العمل أو القيام بالأعمال المنزلية في مصر (الأطفال الذين يعملون في الأعمال الخاصة بأسرهم) إلى جانب الوقت الذي يقضيه الأطفال في القيام بالأعمال المنزلية في بوليفيا (الأطفال الذين لا يعملون في الأعمال الخاصة بأسرهم).[12]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصر هي الدولة الوحيدة من بين الدول التي شملتها الدراسة التي ساعد استخدام بعض القروض فيها على إتاحة عمالة من الكبار – والسبب في ذلك أن مصر هي الدولة الوحيدة التي تتيح للعملاء فرصة الحصول على القروض ذات النطاق الأوسع، ومن ثمّ فإن هؤلاء العملاء يمكنهم تحمل نفقات توظيف الأشخاص الكبار من خارج محيط الأسرة، علمًا بأن توظيف الأشخاص الكبار في المشاريع الصغرى قد أدى إلى تقليل كمية الوقت التي يقضيها الأطفال في العمل.

12 يشتمل التقرير الكامل على بيانات إضافية من مصر وبوليفيا ومن تنزانيا، حيث تظهر اتجاهات مماثلة. أما في الهند، فلم تسمح عملية جمع البيانات المستخدمة بهذا النوع من التحليل.

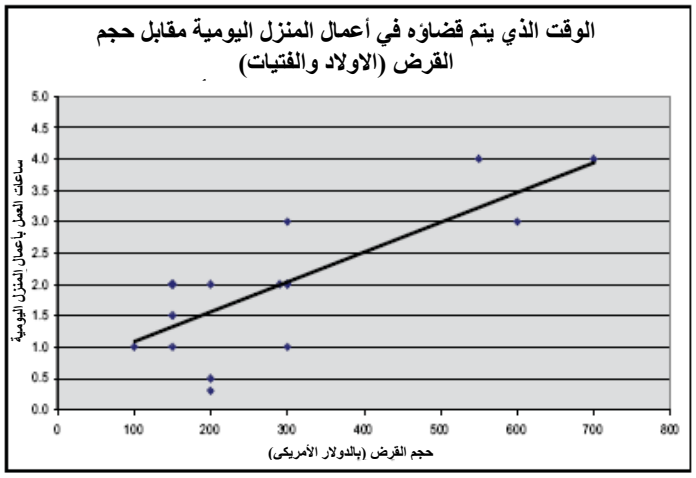

وقد تم التوصل أيضًا إلى أن طول ساعات العمل الخاصة بالأطفال يتأثر بشراء آلات الإنتاج الجديدة التي تساعد على تقليل الحاجة إلى العمالة فضلاً عن تقليص ساعات عمل الأطفال. ففي الأعمال الخاصة بالأسرة، يظل دخل الأسرة الذي يتم الحصول عليه نتيجة لشراء الآلات آخذاً في الزيادة ومن ثم تتحسن ظروف الأطفال المعيشية، أما في الأعمال غير الأسرية التي يتم فيها شراء آلات الإنتاج، فإن النتيجة المحتلمة تتمثل بكل بساطة في انخفاض دخل الطفل الموظف بشكل أكبر.

جدير بالذكر أن الوقت الذي يقضيه الأطفال في العمل في الأعمال الأسرية يزيد بشكل رئيسي من خلال الحصول على قروض أكبر بهدف زيادة الأعمال ونموها. وعلى الرغم من أن هناك اختلافات رئيسية بين أعمال الأفراد والأسر، فإن الطول الإجمالي لساعات العمل الخاصة بالطفل يمكن أن يزيد بشكل واضح، من ساعة إلى ساعتين يوميًا ومن أربع إلى ست ساعات يوميًا بالنسبة للأطفال الذين يواصلون تعليمهم. وقد يزيد الوقت ليصل إلى **10** ساعات يوميًا بالنسبة الأطفال الذين تركوا المدرسة. ومن الواضح أن ساعات العمل الممتدة هذه تعد الجانب الوحيد الأكثر سلبية في عمل الأطفال في المشاريع الصغرى، والسبب في ذلك هو أن هذا الوقت الممتد الذي يقضيه الأطفال في العمل يتعارض مع تعليمهم وقدرتهم على أن يحيوا حياة الطفولة العادية.

والواقع أن ساعات عمل الأطفال يمكن أن تزيد مع زيادة حجم القروض، الأمر الذي يحتاج إلى الإدراك والمراقبة من قبل مؤسسات التمويل الصغيرة، والتي قد تحتاج إلى مراجعات سياسات القروض بما في ذلك حجم القروض المتاحة للمشاريع الصغرى كي تتأكد من أن الأعمال التي يتم القيام بها قادرة على التوسع إلى الدرجة التي تسمح بتوظيف عمالة من الكبار، وبهذا يمكن تقليل الحاجة إلى مد ساعات عمل الأطفال.[13]

تأثير عمل الأطفال على دخل الأسرة/حجم القرض

13 يشتمل الارتباط الواضح بين الإقراض الأصغر الخاص بالآباء مشاركة الأطفال المتزايدة في أعمال المنزل اليومية على بعض الأمور المتشابهة في قطاع الزراعة. وقد اضطلعت منظمة الأغذية والغذاء (الفاو) ومنظمة العمل الدولية وبعض الباحثين الآخرين (مثل إس. بهالوترا وسي. هيدي، من إدارة الاقتصاد بجامعة بريستول بالمملكة المتحدة)، بالتحقيق في آثار حجم مخزونات الأراضي الزراعية (حجم المزرعة) وعمالة الأطفال، حيث أشارت زيادة حجم المزرعة إلى الحاجة إلى عمالة أسرية أكثر لإدارة المزرعة، ومن ثمّ يتم الاستعانة بالأطفال بشكل أكبر لفترات أكبر من أجل العمل بالزارعة. وعندما يتسع حجم المزرعة بدرجة تسمح بإدرار عائدات كافية يمكن من خلالها دعم عمالة من الأشخاص الكبار، يمكن تقليل حجم مشاركة الأطفال. توضح التوسعة الأوليّة للمشاريع الصغرى نموذجًا مشابهًا يتم فيه دعم النمو الأولي في العمل من خلال عمل الأسرة الإضافي الذي يقوم به الأطفال. وسوف ينطبق ذلك من خلال اضطلاع الأطفال في العمل بشكل مباشر أو حل محل آبائهم (الأم) داخل المنزل.

على الرغم من أن برامج التمويل الأصغر تؤثر بشكل واضح على حياة الأطفال بطرق مختلفة وعديدة، فإن مشاركة الأطفال في مشاريع التمويل الأصغر تساعد هي الأخرى على نمو هذه الأعمال. ومن جانبها، تتمكن الأسرة من إدارة القروض الكبيرة بشكل أكثر نجاحًا عندما يعمل الأطفال في الأعمال الخاصة بها وذلك على عكس الحالة التي لا يعمل فيها الأطفال إطلاقًا. وهذه النتيجة تنسحب على عملاء العمل التابعين للوكالات الشريكة الموجودة بالدول الأربعة. وبناءً على ذلك، يتضح لنا أن المساهمات التي يقدمها الأطفال من خلال عملهم في الأعمال الأسرية تعمل على تحسين أرباح الأعمال وتعزيز دخل الأسرة، وهذا بدوره يصب في مصلحة الأطفال. يعقد الجدول التالي مقارنة بين متوسط حجم القروض في الأعمال الأسرية التي لا تقوم بتوظيف الأطفال والأعمال الأسرية التي تقوم بتوظيفهم.

العلاقة بين حجم القرض وعمل الأطفال في الأعمال الأسرية

حالة عمل الأطفال	متوسط حجم القرض بالدولار الأمريكي			
	بوليفيا	مصر	الهند	تنزانيا
الأطفال غير العاملين في الأعمال الأسرية	272	733	385	156
الأطفال العاملون في الأعمال غير الأسرية	312	840	406	188
النسبة: حجم القرض في حالة عمل الأطفال وحالة القرض في حالة عدم عمل الأطفال	1.15	1.15	1.05	1.21

عندما يعمل الأطفال في الأعمال غير الأسرية، تحدث زيادات هائلة في حجم القروض التي تديرها المشروعات بنجاح. وهذه الزيادة يُحتمل أن تنتج عن ساعات العمل الطويلة التي يقضيها الطفل الذي يعمل في الأعمال غير الأسرية. يعقد الجدول التالي مقارنة بين متوسط حجم القروض في الأعمال غير الأسرية التي لا تقوم بتوظيف الأطفال والأعمال غير الأسرية التي تقوم بتوظيفهم.

العلاقة بين حجم القرض وعمل الأطفال في الأعمال غير الأسرية

حالة عمل الأطفال	متوسط حجم القرض بالدولار الأمريكي			
	بوليفيا	مصر	الهند	تنزانيا
الأطفال غير العاملين في الأعمال غير الأسرية	272	733	385	156
الأطفال العاملون في الأعمال الأسرية	غير سارٍ	1190	غير سارٍ	339
النسبة: حجم القرض في حالة عمل الأطفال وحالة القرض في حالة عدم عمل الأطفال		1.62		2.17

يمكن أن تساعد القدرة على إدارة القروض الكبيرة بنجاح الأسر في التحرر من الفقر بطريقة أسرع والحد من أحد الأسباب الرئيسية التي تضطر الأطفال للعمل، وذلك إلى الحد الذي تدعم به القروض الكبيرة مستويات

العمل المتزايدة ودخل الأسرة. ولا بد من الانتباه إلى أن إتاحية عمل الأسرة يمكنها أن تدعم نمو المشاريع الصغرى التي تتوافر بها القدرة على النمو (القدرة على تشغيل سوق واسعة وقدرة صاحب العمل على إدارة أعمال أكبر) بالفعل. وتقتصر فائدة عمل الطفل من أجل مساعدة الأسر في التحرر من الفقر على الحالات التي يعمل فيها الأطفال في أعمال الأسرة والحالات التي تحصل فيها الأسرة على أرباح الأعمال.

عندما يتمكن الأطفال من التحكم في جدول العمل الخاص بهم، يسهل عليهم الجمع بين العمل والدراسة في وقت واحد. ويعد التحكم في ساعات العمل من الأمور اليسيرة بالنسبة للأطفال الذين يعملون داخل محيط الأسرة والذين يقوم آباؤهم بدعم تعليمهم. كما يعد التحكم في ساعات العمل من الأمور اليسيرة أيضًا بالنسبة للأطفال الذين يديرون أعمالهم الخاصة ويواصلون تعليمهم في نفس الوقت. أما بالنسبة للأطفال الذين يعملون في الأعمال غير الأسرية، فعادة ما يتوافر لديهم أقل مستوى ممكن من المرونة في جداول العمل. وهؤلاء الأطفال يمكنهم الجمع بين التعليم والعمل والتحكم في جداولهم بشكل أكبر إذا ما تمكنوا من الاتجاه إلى الأعمال الخاصة بهم. وفي هذا السياق، يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن يكون لها دور في دعم الأطفال الأكبر سنًا في الأعمال الخاصة التي يديرونها حتى تتوافر لديهم المرونة التي تمكّنهم من الجمع بين العمل والتعليم (انظر القسم "تداعيات عمل الأطفال على برامج التمويل الأصغر"، صفحة **21**).

التعليم والتعلـــُّم

توصلت الدراسة إلى أن التعليم يحظى بأولوية الإنفاق الأكبر من دخل الأسرة الإضافي الذي يتم الحصول عليه من الإقراض الخاص بالمشاريع الصغرى والتوسعة التي تطرأ على الأعمال في وقت لاحق. وإلى جانب ذلك، فإن الأرباح التي يحصل عليها الأطفال من عملهم يتم إنفاقها هي الأخرى على التعليم، غير أن الدراسة قد توصلت إلى أن الوقت الذي يقضيه الأطفال في العمل من الممكن أن يفقدهم القدرة على الأداء بشكل جيد في البرامج التعليمية.

ولقد أدرك كل من الآباء وأصحاب الأعمال الذين يقومون بتوظيف الأطفال والأطفال الذين شاركوا في الدراسة قيمة التعليم الرسمي وتبين لهم أن الجمع بين التعليم والعمل يعد حلاً وسطًا ملائمًا ومعقـــولاً (الكسب والتعلّم)، وذلك مع مراعاة حاجة الأطفال إلى توفير مصدر دخل لأسرهم، وإلى الحصول على التعليم الأكاديمي واكتساب المهارات العملية فضلاً عن إعداد أنفسهم من أجل الحصول على عمل مستقبلي. كما أعلن الآباء عن إدراكهم أن جودة التعليم لا يمكن أن تتوافر في جميع المدارس، وأنه حتى في حالة نجاح الأطفال في المدرسة، فليس هناك ما يضمن أن هذا النجاح الأكاديمي سيُكلل بحصولهم على وظيفة مستقبلية توفر لهم مستوى دخل ملائم. أما الأطفال المشاركون في الدراسة، فقد أعربوا عن رأيهم قائلين بأن العمل في المشاريع التجارية يتيح للطفل فرصة اكتساب مهارات إضافية يمكن أن توفر له مصادر عمل بديلة أو إضافية ومن ثم حصوله على دخل في وقت لاحق.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأطفال العاملين والآباء وأصحاب الأعمال قد أوضحوا أنه على الرغم من أن المهارات التي يتم تعلمها من خلال العمل يمكن أن تكون ذات فائدة في العمل الرسمي، إلا أن التعليم الرسمي يمكنه أيضًا أن يمنح مديري المشاريع الصغرى والصغيرة المعرفة والمهارات التي تمكنهم من تشغيل أعمالهم وتوسيع نطاقها على نحو أفضل.

وفي بعض الحالات، يقرر الأطفال أن ترك التعليم الرسمي والتفرغ للعمل يعد أكثر إفادة، وذلك على الرغم من أن هذا لم يكن المعيار المتبع في المشاريع الصغرى التي تم اختبارها من خلال الدراسة.

فوائد العمل المتعلقة بالتعلّم وتطوير المهارات

يتيح عمل الأطفال في الأعمال الأسرية للأطفال فرصة اكتساب العديد من المهارات التقنية والتجارية والحياتية. ويرى العديد من (وليس كل) الأطفال والآباء الذين جرى عليهم المسح أن هذا الجانب المتعلق بتشغيل عمل الأسرة يعد وسيلة لتقديم تعليم ذي أفق أوسع يمكن للأطفال تطبيقه كجزء من فرص العمل المهني الذي يحصلون عليه بعد إنهاء فترة التعليم الرسمي، أو يمكن أن يساعدهم في تشغيل العمل الخاص بهم إذا لم يتمكنوا من الحصول على وظيفة رسمية. وقد تمت الإشارة إلى المهارات التجارية والحياتية كنطاقي تعليم تعد أكثر أهمية من نطاق المهارات الفنية، وذلك على الرغم من أن المهارات الفنية لها أيضًا قيمتها.

آثار العمل السلبية على التعليم وأوقات الفراغ

أظهرت نتائج الدراسة بعض الآثار السلبية على قدرة الأطفال على التعلّم من خلال التعليم الرسمي عندما يكونوا يعملون في نفس الوقت. فعندما يحصل الكبار على التمويلات الأصغر ويبدؤوا في توسيع نطاق عملهم، فقد يطالبون الأطفال بالمساعدة في العمل أو تأدية قسط أكبر من الأعمال الأبوية أو الأعمال اليومية داخل المنزل.

وفي كلتا الحالتين، يؤثر ذلك سلبيًا على أداء الأطفال في الدراسة نظرًا لانخفاض الفترة الزمنية التي يقضونها في أداء الوجبات المنزلية والاستذكار الإضافي. كما يؤثر ذلك سلبيًا على أوقات الفراغ الخاصة بالأطفال والأوقات التي يقضونها في اللعب.

الأطفال كمدربين

لا يقتصر الأشخاص الذي يتعلم منهم الأطفال داخل محيط العمل على أصحاب الأعمال الكبار فحسب، بل إنهم يتعلمون كذلك من الأطفال الآخرين. ففي أماكن العمل التي تضم أطفالاً ذوي أعمار متفاوتة، يقوم الأطفال الأكبر سنًا بتدريب الأطفال الأصغر منهم. ومما يُذكر أن ثلث الأطفال التنزانيين المشاركين في الدراسة، والذين كانوا يديرون أعمالاً خاصة بهم، قد أعلنوا أنهم قد تعلموا كيفية تشغيل أعمالهم وإدارتها على يد أطفال آخرين. وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أهمية الاعتراف بأن الدور الذي يلعبه الأطفال كمدربين ومعلمين للأطفال العاملين الآخرين يعد فائدة إضافية يحصل عليها الأطفال من خلال عملهم.

قضايا النوع الإجتماعي

الاختيارات الصعبة للآباء (الأمهات)

تمثل المرأة أغلبية عملاء مؤسسات التمويل الأصغر (80 – 85 بالمائة) في كافة الدول المشاركة. كما تضطلع المرأة في هذه الدول بالدور الرئيسي الخاص برعاية الطفل والمنزل. ومن خلال بدء أو تشغيل أحد المشاريع الصغرى، يزداد حجم العمل بالنسبة لمعظم النساء ولا تكون مرافق رعاية الأطفال متاحة إلا في أوقات نادرة. وقد يمكن للمرأة أن توفّق بين تشغيل مشروع صغير محدود النطاق وبين رعاية أسرتها، إلا أنه مع نمو العمل (من خلال الحصول على الإقراض أو لأية أسباب أخرى)، فإنها تجد نفسها أمام اختيار صعب، إذ يجب عليها إمّا الانسحاب من الأسرة وتعيهد مسؤولية رعايتها للأطفال الأكبر سنًا أو الزّج بأطفالها في ساحات العمل من أجل مساعدتها. وفي هذه العملية، تفقد المرأة قدرًا كبيرًا من الاتصال بأطفالها وتعاني هي والأطفال من انعدام الدور الأبوي الذي يعد بمثابة النموذج والقدوة داخل المنزل.

وفي بعض الحالات، يكون بمقدور الآباء تشغيل الأعمال الخاصة بهم من المنزل ومن ثمّ تقليل الوقت الذي يقضونه بعيدًا عن أطفالهم، غير أن هذا الوضع يعد حالة استثنائية بالنسبة للنماذج التي تشتمل عليها الدراسة الحالية.

وبشكل إجمالي، يعكس قرار عمل الأطفال حاجة الأسر الفقيرة إلى عمل موازنة بين متطلب زيادة دخل

الأسرة (لدعم تعليم الأطفال وحقوق أخرى والاحتياجات الأساسية) مع قدرة الطفل على الاستمتاع بحياة الطفولة العادية (بما في ذلك حق الأطفال في التعليم واللعب والحصول على أوقات الفراغ). وإلى جانب ذلك، يدرك الآباء والأطفال بوجه عام أنواع الاختيارات التي يحددونها، كما يحاول الآباء اتخاذ القرارات التي تصب في النهاية في مصلحة أطفالهم وبما يتماشى مع المواقف التي يواجهونها.

وفي الوقت ذاته، تحاول المرأة تحديد الطرق التي يمكن من خلالها تيسير حجم العمل الذي تديره بحيث يتسنى لها تحقيق موازنة بشكل أكبر بين العمل ورعاية أسرتها. وقد رأى بعض النساء ممن شملهن المسح أن تقليل الوقت اللازم لمعالجة القروض سوف يساهم في تقليل حجم العمل بشكل عام ويسمح للمرأة بقضاء وقت أكبر داخل محيط أسرتها، مع العلم بأن المرأة قد قامت بتقديم مجموعة من المقترحات العملية، ومنها تقديم قروض ذات مدى أطول وجعل عمليات السداد تتم على أساس شهري لا أسبوعي. ومما يُذكر أن مؤسسات التمويل الأصغر قد تقوم بمراجعة سياسات الإقراض الخاصة بها من أجل الوقوف على المدى التي يمكن للتغييرات عنده مساعدة المرأة في تقليل إجمالي حجم العمل الذي تقوم به. وعلى الرغم من أن خفض عدد اجتماعات السداد قد يساعد في تقليص أوقات العمل، فقد أفاد العديد من النساء أن الاجتماعات التي تتم على أساس أسبوعي تتمخض عن فوائد إيجابية – بصفة خاصة، كما تتيح فرص التفاعل الاجتماعي مع سيدات الأعمال الأخريات فضلاً عن الحصول على برامج صحية وتعليمية (في حالة النساء العاملات في Pro Mujer وفينكا تنزانيا). ومن المقرر أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بمراجعة الخيارات المتاحة مع العملاء من السيدات من أجل الوقوف على الحد الذي يمكن تقليص أوقات العمل عنده عن طريق تنظيم عملية الإقراض فضلاً عن كيفية القيام بذلك.

عمل الأطفال/أعمال المنزل اليومية

عند فحص النماذج الخاصة بكيفية قيام الأطفال بتوزيع وقتهم بين الأعمال المنزلية اليومية والعمل، اتضح أن هناك أوجه تشابه واختلاف تنشأ على أساس الجنس. فالفتيات والأولاد يمكن لكل منهم المشاركة في العمل الخاص بالأسرة وأداء الأعمال المنزلية اليومية داخل نطاق الأسرة، غير أن الوقت الذي يقضيه كل منهما في عمل الأسرة أو أعمال المنزل يختلف بحسب كل دولة.

تختص العروض البيانية المتعلقة بنتائج ساعات/أيام العمل التي يقضيها الأطفال في عمل الأسرة، والتي تم نسخها في هذه الدراسة، بدول بوليفيا ومصر وتنزانيا. (لم تسمح إجراءات جمع البيانات المستخدمة في الهند بهذا النوع من التحليل للبيانات). توضح الرسوم البيانية الثلاثة توزيع الوقت، اعتمادًا على الفروق الجنسية، الذي يتم قضاؤه في أعمال المنزل اليومية وفي العمل وفي الاثنين معًا.

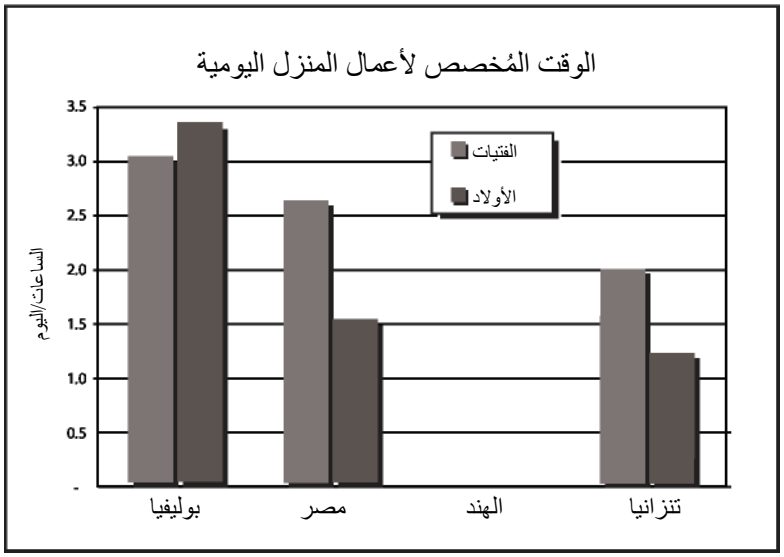

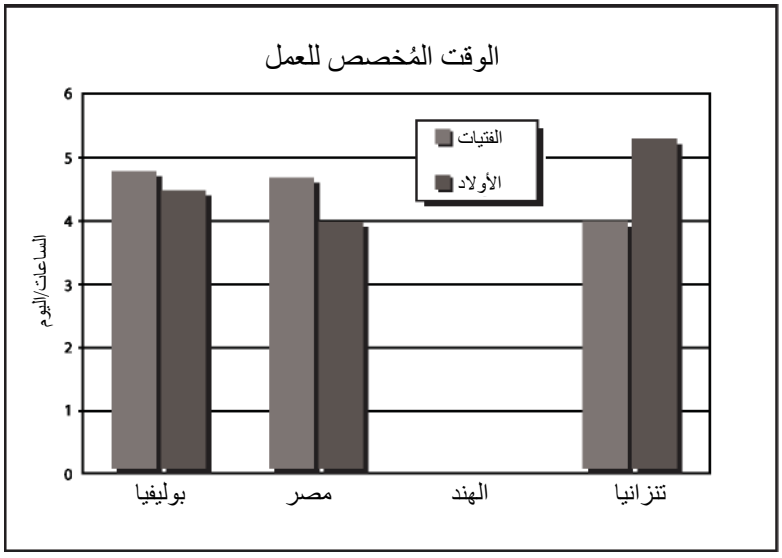

يوضح الرسم البياني العلوي أن الوقت الذي يقضيه الأولاد في الأعمال المنزلية اليومية ببوليفيا يزيد قليلاً عن الوقت الذي تقضيه الفتيات في القيام بالشيء ذاته، والعكس صحيح بالنسبة للأولاد والفتيات في مصر وتنزانيا. ويوضح الرسم البياني الأوسط أن الوقت الذي تقضيه الفتيات في بوليفيا ومصر في العمل يزيد عن الوقت الذي يقضيه الأولاد في الشيء ذاته، والعكس صحيح في تنزانيا، حيث يقضي الأولاد وقتًا أكثر من الفتيات في العمل.

ويوضح الرسم البياني الأسفل أنه من خلال الجمع بين الوقت الخاص بالأعمال المنزلية ووقت العمل، تقل الفوارق بين الجنسين في جميع الحالات. وعلى الرغم من إمكانية ظهور فوارق واضحة، على حسب الجنس، عند القيام بفحص أعمال المنزل أو العمل بشكل منفصل، فإن حجم العمل الإجمالي الذي تقوم به الفتيات والأولاد دعمًا لأسرهم يتم مشاركته بالتساوي.

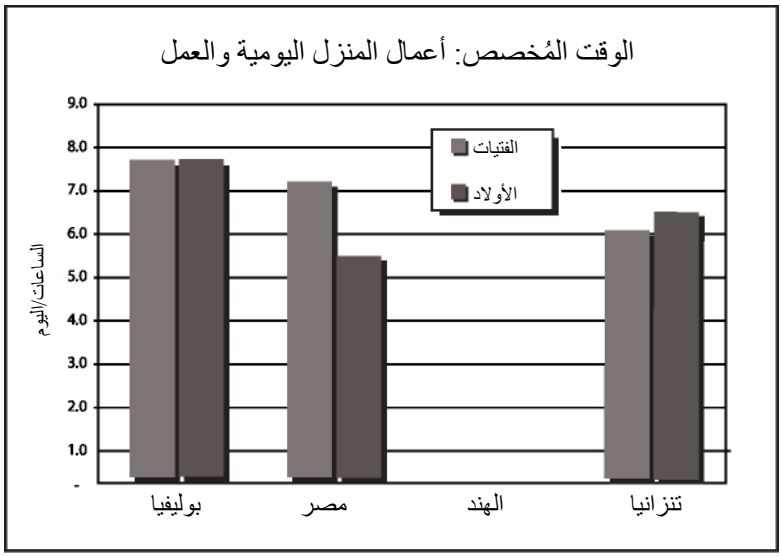

تعليم الأطفال

عندما تتمكن الأسر من زيادة دخلها عن طريق الحصول على الإقراض لمشاريعها الصغرى، فإنها تستطيع من خلال ذلك تقليل حدة الضغوط المالية التي تضطرها إلى المفاضلة بين خيار ذهاب الأطفال إلى المدرسة أو لا، والذي يعد خيارًا صعبًا. وإلى الحد الذي يؤثر فيه نوع الجنس على هذا النوع من القرارات، فلا بد أن يعمل تحسين دخل الأسرة على مساعدة الفتيات، اللاتي يتعرضن للضرر عندما يتعلق الأمر بالحصول على فرصة التعليم. وعلى الرغم من أن الحصول على فرصة التعليم يعد أكثر إفادة للفتيات منه للأولاد (لأن الفتاة بوجه عام هي التي لا تتمكن في معظم الأحيان من الحصول على فرصة التعليم في المقام الأول)، فإن الوقت الذي يتم قضاؤه في دعم المشاريع الصغرى الخاصة بالأسرة قد يؤثر بشكل سلبي على الأولاد أكثر من الفتيات، والسبب في ذلك أن الأولاد هم الذين يتعرضون لمخاطرة ترك المدرسة والتوجه إلى العمل.

تدريب المهارات

ثمة فروق في النوع الإجتماعي تتعلق بنوع العمل الذي يتم القيام به وأنواع التعلّم الفني الذي يتم من خلال العمل الذي يمارسه الأولاد والفتيات. فالمهن الفنية (كأشغال المعادن والميكانيكا والأشغال الخشبية

ونحوها) تتيح فرص تدريب المهارات الفنية، كما تتيح كذلك إمكانية اكتساب العمالة للمهارات فضلاً عن الحصول على مستويات دخل معقولة في المستقبل، غير أن هذه الأنواع من الوظائف غالبًا ما تكون قاصرة على الأولاد. ومما يُذكر أن فرص تعلم الفتيات للمهارات الفنية من خلال العمل تعد قليلة، وحتى عندما يتسنى لهم ذلك، فإن مستوى تحقيق الأرباح المستقبلية في قطاع المهن الفنية يعد أقل منه بالنسبة للأولاد.

الصحة والسكنى

بعد جانب التعليم، ترى الأسر أن الإنفاق على الجانب الصحي له الأولوية الأساسية بالنسبة لتوزيع دخل الأسرة المتزايد. وقد أوضح بعض الآباء/الأسر ممن شملهم المسح أن توفير سكنى أفضل ونظام غذائي محسّن يندرج أيضًا ضمن نطاقات أولوية الإنفاق المتزايد للأسرة.

ومن بين وكالات التمويل الأصغر الشريكة المشاركة في الدراسة، تعد **Pro Mujer** الوكالة الوحيدة التي تقدم خدمات صحية بشكل مباشر إلى جانب برنامج التمويل الأصغر الخاص بها. وقد أعلن عملاء **Pro Mujer** السيدات اللاتي شاركن في الدراسة أن العيادات الصحية وبرامج التثقيف الصحي تمثل قيمة بالنسبة لهم ولأطفالهم على حد سواء.
وبالنظر إلى طبيعة عمل الأسرة، يتضح لنا أن قدرة المرأة على تشغيل العمل والالتزام بسداد القروض تضعف إذا ما مرضت هي أو أحد أطفالها. ومن خلال وضع برامج صحية مكمّلة، يتسنى لوكالة Pro Mujer المساعدة في تحسين جودة حياة عملائها مع الحد من مخاطر فشل الأعمال وتعذّر القروض.

الأمراض والإصابات المتعلقة بالعمل

على الرغم من أن زيادة مستويات دخل الأسرة نتيجة لتشغيل المشاريع الصغرى يمكنها أن تساعد الأطفال وأسرهم في الحصول على خدمات رعاية صحية أكثر وأفضل، إلا أن مشاركة الأطفال في العمل تجعلهم أيضًا عرضة للإصابة بالأمراض المرتبطة بالعمل فضلاً عن تزايد مخاطر الإصابات.

ورغم وجود العديد من الاختلافات بين المناطق، فقد أفاد نصف الأطفال العاملين في الأعمال الأسرية وغير الأسرية أنهم قد عانوا من الأمراض أو الإصابات المتعلقة بالعمل. وإذا كان الآباء يقومون بتوفير الرعاية لأطفالهم، في الأعمال الأسرية، فإن هذا الأمر لا يتوافر بشكل دائم من جانب أصحاب الأعمال غير الأسرية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعزيز توعية أصحاب الأعمال والأطفال العاملين بأنواع المخاطر الصحية والإصابات المرتبطة بأماكن العمل من شأنه أن يساعد على الحد من وقوع الإصابات والمشكلات الصحية التي تؤثر على الأطفال خلال عملهم، مع العلم بأن مدونة قواعد السلوك التي وضعتها الجمعية المصرية لمبادرات المجتمع والتنمية بمصر تشتمل على تدريب موظفي القروض وأصحاب الأعمال والأطفال العاملين على المخاطر المصاحبة لأماكن العمل وإجراءات الحد من وقوعها.[14] وبمجرد موافقة أصحاب الأعمال على المدونة، يصير الالتزام بها جزءًا من عقد القرض، كما ترتبط عملية الحصول على قروض إضافية بمدى الالتزام بالمدونة. هذا ويمكن لمؤسسات التمويل الأخرى دراسة وضع مناهج مشابهة مع أصحاب الأعمال.

اعتبارات أخرى خاصة بالتنمية الاجتماعية

هناك طرق عديدة أخرى يمكن لبرامج التمويل الأصغر أن تؤثر من خلالها على حياة الأطفال، في محيط العمل ذاته وفي حياتهم باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأسرة والمجتمع.

اتخاذ القرارات داخل العمل والأسرة والمجتمع

عندما يتمكن الأطفال من كسب الدخل الخاص بهم، فإن ذلك يسهم في قدرتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل، والقرارت الخاصة بالأسرة إلى حدّ مّا، والتأثير عليها. وتوضح المقابلات

14 تم وصف هذه الإجراءات في تقرير الدراسة الكامل.

التفصيلية التي أجرتها وكالة "معنيون بالأطفال العاملين" بالهند أن الأطفال الذين يدرسون لا يشاركون بوجه عام في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة.

ومما يُذكر أن الأطفال الذين يعملون في الأعمال الأسرية غالبًا ما يتم الرجوع إليهم عندما يتعلق الأمر بالقرارات الخاصة بالعمل، وذلك لما يتمتعون به، في حالات عديدة، من المعرفة والخبرة في أمور الشراء والتسويق وعلاقات العملاء إلى جانب الأمور الأخرى المتعلقة بالعمل. ومع ذلك، لا يمكن الأخذ في الاعتبار أن هؤلاء الأطفال يقدمون مصدر دخل إضافي للأسرة (على الرغم من أن عملهم يسهم في دعم الدخل الذي تحققه الأسرة من العمل) ومن ثمّ فإن مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل لا تفسر دائمًا مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة.

أما بالنسبة للأطفال الذين يعملون في الأعمال غير الأسرية أو الأطفال الذين يديرون الأعمال الخاصة بهم ويدّون دخلاً مستقلاً للأسرة، فغالبًا ما يُسمح لهم بالمشاركة بشكل أكبر في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الأولاد والفتيات يشاركون بشكل أكثر في عملية اتخاذ القرارات عندما يحصلون على دخل مستقل؛ حيث يكون تصنيفهم في عملية اتخاذ القرارات هو وظيفة مستوى الدخل الذي يحصلون عليه خارج محيط الأسرة. وعلى الرغم من أن الفتيات استطعن أن يحسنّ تصنيفهنّ في عملية اتخاذ القرارات من خلال قدرتهن على كسب الدخل، إلا أن تصنيفهنّ قد جاء أقل من الأولاد الذين يحصلون على نفس مستوى الأرباح.

وقد توصلت الدراسة أيضًا إلى أن كسب الدخل لا يعد في ذاته أمرًا كافيًا كي يقوم الأطفال بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع. ذلك أن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع لا تتسنى إلا عندما يكون بمقدور الأطفال المشاركة من خلال منظمات الأطفال المعروفة. وفي هذا السياق، نجحت وكالة "معنيون بالأطفال العاملين" بالهند في مساعدة الأطفال على تشكيل منظمات التأييد والدعم الخاصة بهم، والتي استطاعت أن تكسب مصداقية الكبار ومن ثمّ التأثير إيجابيًا على مصالح الأطفال في أماكن العمل وعلى حياتهم خارج محيط العمل.

منح مساحة للأطفال

عندما تتاح أمامهم فرصة للتعبير عن آرائهم، غالبًا ما يتمكن الأطفال العاملون من الإعلان عن أنواع المشكلات التي يواجهونها في العمل وتقديم الاقتراحات المعقولة والعملية التي تساعد في تحسين أحوال العمل الخاصة بهم في حالة وجود قيود مفروضة على العمل. ومن الممكن أن يندرج تشجيع الأطفال

العاملين على المشاركة في تحسين العمل الذي يمارسونه ضمن ممارسات العمل السليمة، ومن الممكن دمجه أيضًا في عملية التحسين الإجمالية لبرامج التمويل الأصغر وبرامج التطوير الأخرى التي تتم مع الأطفال ومن أجلهم.

خطط الأطفال المستقبلية

أوضح معظم الأطفال المشاركين في الدراسة أنهم يعتبرون عملهم بالمشاريع الصغرى وسيلة لكسب الدخل وتعلّم المهارات الفنية والحياتية التي تسهم في حصولهم في المستقبل على فرصة عمل مهني أو أي عمل آخر. وفيما يتعلق بمواصلة العمل في المشاريع الصغرى أو في نفس نوع العمل، فقد كان ذلك الخيار الأول لعدد قليل فقط من الأطفال المشاركين في الدراسة. وفي الوقت ذاته، يعترف العديد من الأطفال بأن الحصول على وظيفة في قطاع رسمي يعد من الأمور الصعبة في كافة الدول المشاركة، هذا إضافة إلى أن القدرة على تشغيل المشاريع الصغرى قد تكون بمثابة مصدر دخل بديل لوظيفة القطاع الرسمي أو مكملّ لها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن توثيق وتعميم دراسات الحالة التي توضح مدى قدرة الأطفال العاملين على الجمع بين التعليم والعمل في المشاريع الصغرى وكيف صاروا منظمي أعمال ناجحين، يمكن أن يعملا على تشجيع الأطفال العاملين الآخرين على مواصلة تعليمهم قدر استطاعتهم والطمع في الحصول فرصة عمل في المستقبل.

حجم الأسرة بالنسبة لعمل الأطفال

في بعض المحادثات المتعلقة بعمالة الأطفال، اتضح أن الآباء يتعمدون توسيع حجم أسرهم حتى يمكن للأطفال توفير قوة عمالة تدعم الأسرة، وهذه الممارسة لم يقم أدي دليل علي وجودها في عملية المسح الحالية، حيث أوضحت الدراسة أن حجم أسر الآباء الذين يقومون بتشغيل مشاريع صغرى يأتي موافقًا للمعايير الوطنية الخاصة بكل دولة أو أقل منها. وقد أعلن الآباء أنفسهم أنهم يــؤْثرون بدء أو مواصلة أعمالهم الأسرية من أجل توفير دخل الأسرة الذي يمكنهم من تقديم رعاية لأطفالهم والوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسرة، لا سيما النفقات المصاحبة لتعليم الأطفال. كما أعلن الآباء أيضًا أنهم لم يستعينوا بالأطفال في العمل أو أعمال الأسرة اليومية الإضافية إلا بقدر ما اقتضته الضرورة.

تداعيات عمل الأطفال على برامج التمويل الأصغر

يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر والوكالات الداعمة لبرامج التمويل الأصغر التعرفّ على أنواع آثار برامج التمويل الأصغر على حياة الأطفال، وكذا مراقبة الآثار التي تؤثرها برامجها على الأطفال فضلاً عن عمل التعديلات اللازمة التي تضمن تحقيق الاستفادة للأطفال.

ويعد تأثير حجم القرض على وقت عمل الأطفال أحد نطاقات التمويل الأصغر العديدة التي يتعين فحص السياسات الخاصة بها. ومن جانبها، احتفظت مؤسسات التمويل الأصغر في أغلب الأحيان بصغر حجم القروض كطريقة تضمن لبرامجها استهداف الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود من العملاء. ومع ذلك، فعندما يظل حجم القرض صغيرًا، قد لا تتمكن المشاريع الصغرى من النمو إلى الحد الذي يسمح بتوظيف عمالة إضافية من الكبار، ويظل العمل قابلاً للاستمرار على نحو فعّال فقط نظرًا لتأدية الأطفال للعمل الإضافي اللازم. هذا ويعد تعديل ممارسات الإقراض من أجل دعم نمو الأعمال التي تعود فيما بعد بالنفع على الأطفال نموذجًا لأنواع إدارة الأداء الاجتماعي المحسّن، والتي يجري مناقشتها في الوقت الحالي بين مؤسسات التمويل الأصغر ووكالات الدعم. جدير بالذكر أن عملية جمع المعلومات المتعلقة بمقدار الوقت الذي يقضيه الأطفال في العمل والقيام بأعمال المنزل اليومية يمكن القيام بها بشكل أسهل نسبيًا، كما يمكنها إعطاء مؤسسات التمويل الأصغر مؤشرًا حول الأثر الاجتماعي لبرامجها على الأطفال وأسرهم.

ويمكن أيضًا لمؤسسات التمويل الأصغر النظر في مسألة توسيع نطاق برامجها من أجل تزويد الأطفال العاملين الأكبر سناً بإمكانية الحصول على الإقراض وخدمات العمل الاستشارية، مع العلم بأن هذه البرامج يمكنها أن تساعد الأطفال في المحافظة على التحكم في جداول العمل الخاصة بهم، كما يمكنها أن تساعد أيضًا في تحسين قدرتهم على مواصلة التعليم العالي والعمل في نفس الوقت، هذا فضلاً عن مساعدة مؤسسات التمويل الأصغر في توسيع نطاق خدماتها في سوق جديدة ومحتملة النمو. وفي الدراسة الحالية، يمكن القول بأن برامج الإقراض التي قدمتها كل من **Pro Mujer** وفينكا تنزانيا للأطفال الأكبر سنًا كانت صغيرة نسبيًا؛ ومع ذلك، فإن الإقراض الذي يستهدف الأطفال ما بين **15–18** عامًا أصبح أكثر شيوعًا، كما أن الخبرة قد أخذت في النمو والتزايد فيما يتعلق بتقديم الخدمات لهذه الفئة العمرية إلى جانب فئة الشباب. ومن جانبها، ترى مؤسسات التمويل الأصغر التي بدأت في تقديم الخدمات لهذه السوق الجديدة من الشباب أن الشباب يمثلون عملاء التمويل الأصغر القادرين على تحقيق النجاح. فعلى سبيل المثال، أشارت إحدي الدراسات المُمولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**) إلى ما يلي:

> *لا ترى معظم المنظمات التي تقدم الخدمات للشباب من خلال التمويل الأصغر أن التكاليف الإدارية الخاصة بالشباب تعد أعلى من غيرهم أو أن مستويات السداد الخاصة بهم تعد أقل من غيرهم.*[15]

15 مايكل مكنولتي Chemonics International, Serving Youth with Micofinance, Perspectives of Microfinance Institutions) and Youth Serving Organizations, USAID microREPORT #30, September 2005. Accessed from

جدير بالذكر أن نتائج الدراسة الحالية تقدم نظرات مستقبلية أخرى حول مدى قدرة برامج التمويل الأصغر على التأثير على الأطفال بشكل إيجابي أو سلبي. هذا وهناك تعهدات تلتزم بها مؤسسات التمويل الأصغر وفرص متاحة أمامها، فبإمكان هذه المؤسسات العمل على تحديد ومراقبة آثار برامجها على الأطفال ومن ثمّ القيام بتعديل ممارسات الإقراض والبرمجة الخاصة بها سعيًا وراء تحسين الفوائد التي تعود بالنفع على الأطفال. فمن خلال ذلك، تتمكن هذه المؤسسات من تحسين أدائها الاجتماعي بوجه عام مع الاحتفاظ بمعايير أفضل الممارسات الخاصة بالتمويل الأصغر.

---

www.microlinks.org/ev02.php?ID=9589_201 &ID2=DO_TOPIC.

خاتمة

تؤثر برامج التمويل الأصغر بشكل واضح وواسع النطاق على حياة الأطفال وذلك لما تقوم به من مساعدة الأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض في الحصول على الإقراض والخدمات المالية وغير المالية، في بعض الأحوال، الأخرى. وبدورها، تعمل المساعدة المالية على تمكين الأسر من النجاح في تشغيل المشاريع الصغيرة وتوسيع نطاقها، مما يؤدي إلى تحسين دخل الأسرة. كما يُستخدم الدخل الإضافي من أجل دعم حقوق الأطفال وتعليمهم وتقديم رعاية طبية وغذاء وسكنى أفضل إلى جانب تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى للأسرة.

ومن ناحيتهم، يعد الأطفال أيضًا مشاركين فاعلين في المشاريع الصغرى، سواءً كان ذلك في المشاريع التي تُدار من قبل آبائهم أو من قبل أصحاب الأعمال غير الأسرية أو المشاريع التي يديرونها بأنفسهم. فمن خلال ما يقومون به عمل، يساعد الأطفال في نمو المشاريع الأسرية أو غير الأسرية في مراحلها الأولية عندما يتعذر الاستعانة بعمالة من الكبار. ويشارك الأطفال كذلك من خلال إسداء النصائح لأصحاب العمل ومن خلال قيامهم بتدريب العاملين الجدد من الأطفال والشباب. وحتى في الحالات التي لا يظهر فيها الأطفال في الأعمال الأسرية، فإنهم غالبًا ما يلعبون أدوارًا داعمة لآبائهم، فمن خلال تحمل مستويات أعلى من المسؤولية داخل المنزل ومن خلال قضاء وقت أكبر في القيام بأعمال المنزل اليومية، يتيح الأطفال لآبائهم، لا سيما الأمهات، إمكانية المشاركة بشكل أكبر في زيادة ونمو المشاريع الأسرية.

وتتيح المشاركة في الأعمال الأسرية أو الأعمال غير الأسرية للأطفال فرصة اكتساب مهارات تقنية وتجارية وحياتية جديدة تساعد على تأهيلهم للحصول على فرصة عمل في المستقبل. ولا شك أن هذه المشاركة تكون مكملة أيضًا للمعرفة والمهارات التي يكتسبها هؤلاء الأطفال من خلال التعليم الرسمي وبإمكانهم تطبيقها بعد ذلك في فرصة عمل مهنية في المستقبل.

وعندما يقوم الأطفال بإدرار مصدر دخل مستقل للأسرة، إمّا من خلال ممارسة الأعمال غير الأسرية أو من خلال ممارسة العمل الخاص بهم، فإنهم يتمكنون من لعب دور أكبر في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة. أما مشاركة الأطفال في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع الأوسع، فإنها لا تتأتي إلا عندما يكونوا قادرين على تشكيل منظمة خاصة بهم ويتم الاعتراف بها من قبل المجتمع.

هذا ويمكن للأطفال أن يوفقوا بين العمل والتعليم بنجاح، فالدخل الذي يحصلون عليه من خلال عملهم يساهم في التكلفة الخاصة بالتعليم، غير أن طول الوقت الذي يقضونه في العمل والوقت الذي يقضونه

في القيام بأعمال المنزل اليومية يمكن أن ينال من قدرتهم على الأداء بشكل أفضل في المدرسة.

على الرغم من وجود فروق في النوع الإجتماعي تتعلق بمقدار الوقت الذي يقضيه الأولاد والبنات في أعمال المنزل الإضافية اليومية وفي العمل بالمشاريع الصغرى، إلا أنه من خلال جمع إجمالي الوقت الذي يتم قضاؤه في القيام بأعمال المنزل اليومية والعمل، يتضح لنا أن الوقت الذي يقضيه الأولاد هو نفس الوقت الذي تقضيه البنات. وهذا الوقت الإجمالي الذي يتم جمعه يعد النقطة الأهم بالنسبة للأطفال العاملين. ومما يُذكر أن هناك حاجة إلى موازنة المتطلبات الخاصة بزيادة الدخل مع الأوقات الكافية اللازمة للمدرسة والاستذكار وأوقات الفراغ، وهذه الموازنة يتعين على الأطفال أنفسهم أن يشاركوا فيها من أجل تحديد ملامحها على نحو ملائم، مع العلم بأن عمل الأطفال في نطاق الأسرة أو في الأعمال الخاصة بهم يمنحهم فرصة أكبر للتحكم في جداول العمل الخاصة بهم عنها مما إذا كانوا يعملون في الأعمال غير الأسرية، كما يمكّنهم ذلك أيضًا من الأداء في المدرسة بشكل أفضل.

لم يكن ممارسو التمويل الأصغر ووكالات الدعم المشاركة في الدراسة على معرفة في الأصل بالدور الذي يلعبه الأطفال كعاملين داخل المشاريع الصغرى، أو بالجوانب الإيجابية والسلبية المتعلقة بمشاركة الأطفال في المشاريع الصغرى أو بالطرق التي يمكن لبرامج التمويل الأصغر من خلالها تعديل برامجها من أجل تحسين آثارها على الأطفال. فأعداد البرامج المتزايدة تبدأ في تقديم خدمات التمويل الأصغر للأطفال الأكبر سنًا، الذين يشبون ويصبحون منظمي وأصحاب أعمال شباب – مشغلون لعملهم الخاص. وهذا الجانب يعد تطورًا إيجابيًا بالنسبة للأطفال.

تضمن مؤسسات التمويل الأصغر إيلاء مزيد من الاهتمام للأطفال العاملين في المشاريع الصغرى، ذلك أن عدم مشاركتها في الوقت الحالي مع الأطفال العاملين قد يتأثر نوعًا مّا بالتشهير المرتبط بعمالة الأطفال. ورغم ذلك، يعد الإدراك العام للعمل الذي يقوم به الأطفال من الأمور المتغيرة، ولا تقدم الدراسة الحالية أي دليل على أن الأطفال العاملين في المشاريع الصغرى التي شملها المسح يشاركون في أسوأ صور عمالة الأطفال. وسوف يواصل العديد من هؤلاء الأطفال عملهم، غير أن هناك العديد من التحسينات التي يمكن عملها. ودون المساس بمعايير أفضل الممارسات المقبولة بشكل عام والتي يتم العمل وفقًا لها في الوقت الحالي، تعنى مؤسسات التمويل الأصغر ووكالات الدعم بالمشاركة في عملية المساعدة في تحسين حياة الأطفال العاملين؛ وضع وتوثيق أفضل الممارسات والخبرات؛ ومشاركة الدروس التي يتم تعلمها؛ فضلاً عن تدشين مجموعة مؤيدين بين مجتمع التمويل الأصغر المستعد والقادر على تحسين الأثر الاجتماعي لبرامج التمويل الأصغر على الأطفال.

توصيات لممارسي التمويل الأصغر

1- ينبغي على مؤسسات التمويل الأصغر ووكالات الدعم تعزيز التوعية بالأدوار التي يلعبها كل من الأولاد والفتيات كمشاركين فاعلين في المشاريع الأصغر، فضلاً عن آثار برامج التمويل الأصغر على حياة الأطفال.

2- يتعين تصميم عمليات المسح الإضافية المعنية ببرامج التمويل الأصغر وتنفيذها من أجل:

- ❖ التأكيد على إمكانية تعميم المعطيات الحالية كي تعكس أوضاع برامج التمويل الأصغر في مناطق جغرافية أخرى؛
- ❖ جمع وتحليل المعلومات الإضافية التي لم يمكن تغطيتها في الدراسة الحالية، بما في ذلك عمل الأطفال في المشاريع الصغرى التي تدعمها مؤسسات التمويل الأصغر.

3- يتعين القيام بدراسة منفصلة من أجل الوقوف على آثار برامج التنمية الخاصة بالقطاع الخاص (بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة) على الأطفال.

4- ينبغي أن يكون الأطفال (الأولاد والفتيات) قادرين على المشاركة في أية دراسات جديدة أو إضافية يتم القيام بها بموجب أي قرار يتم اتخاذه (بطريقة ملائمة للعمر) اعتمادًا على نتائج الدراسات التي يؤثر على عملهم وحياتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم فضلاً عن مصلحتهم.

5- ينبغي أن تقوم وكالات دعم التمويل الأصغر (المانحون ومقدمو المساعدات الفنية) بحثّ المؤسسات المالية الدولية وتشجيعها على:

- ❖ وضع طرق ابتكارية من أجل تحسين آثار برامجهم على حياة الأطفال بوجه عام والأطفال العاملين في المشاريع الصغرى على وجه التحديد؛
- ❖ توثيق نتائج هذا الابتكار؛
- ❖ مشاركة الخبرات والتعلّم.

6- بالتعاون مع أصحاب الأعمال والأطفال العاملين، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر وضع مدونات قواعد السلوك التي تشكل اتفاقاً حول الشروط التي يمكن للأطفال العمل بموجبها، على أن تصير هذه المدونات جزءًا من عملية الإقراض.

7- بالتعاون مع أصحاب الأعمال والأطفال العاملين، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر وضع مدونات قواعد السلوك التي تشكل اتفاقاً حول الشروط التي يمكن للأطفال العمل بموجبها، على أن تصير هذه المدونات جزءًا من عملية الإقراض.

8- ينبغي على مؤسسات التمويل الأصغر مراجعة تصميم منتجات القروض الخاصة بها لضمان قدرة المشاريع الصغرى على النمو، من خلال الحصول على الإقراض، إلى الحد الذي يمكنها عنده دعم توظيف الأشخاص الكبار بدلاً من الاعتماد بشكل دائم على عمالة الأطفال الذين يعملون لفترات طويلة.

9- يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أن الأطفال يمكنهم أن يعملوا، وأن حجبهم وإبعادهم عن جميع أشكال العمل يعد من الأمور التي لا تصب في صالحهم. ولا بد من اختفاء أي نوع من أنواع التشهير بالأطفال الذين يعملون في ظل ظروف ملائمة وآمنة، أو بأصحاب الأعمال الذين يقومون بتوظيف الأطفال أو أسر الأطفال أو المؤسسات التي تدعم العمل.

10-ينبغي أن تقوم أنظمة إدارة الأداء الاجتماعي وأنظمة تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر بإظهار آثار برامج التمويل الأصغر على الأطفال إلى جانب قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على التأثير بشكل إيجابي على حياة الأطفال.

11-ينبغي أن تكون برامج التعليم ملائمة للأطفال الذين يمارسون حقهم في التعليم بحيث يتسنى لهم البقاء في المدرسة لأطول فترة ممكنة ووصول أدائهم إلى أفضل مستوى ممكن.

12-ينبغي عمل اختبارات للتعلم الذي يتم داخل أماكن العمل ومن خلال العمل الذي يقوم به الأطفال، ولا بد من وضع البرامج التعليمة التكميلية وتقديمها بجانب العمل بحيث يتمكن الأطفال العاملون من تلقي تعليمهم وإتمامه بقدر الإمكان.

13-ينبغي على ممارسي التمويل الأصغر تحديد وتوثيق وتعميم دراسات الحالة التي توضح كيف أنّ الأولاد والفتيات العاملين الذين تمكنوا من التوفيق بين التعليم والعمل قد شبــّوا وأصبحوا منظمي أعمال ناجحين لديهم القدرة على تطبيق تعليمهم الرسمي في حياتهم العملية.

14-ينبغي أن تقوم برامج التمويل الأصغر بدراسة إمكانية تقديم القروض إلى الأطفال العاملين الذين تتوافر لديهم الرغبة والقدرة على تشغيل الأعمال الخاصة بهم بحيث يتسنى لهم التحكم بشكل أكبر في ساعات العمل ومن ثمّ التوفيق بين التعليم والعمل على نحو أفضل.

15-ينبغي تشجيع الأطفال العاملين ودعمهم من أجل تشكيل منظمات التأييد والدعم الخاصة بهم وإظهار القدرة على العمل بما يخدم مصالحهم.